وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنــوان:

طرق منح الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –ميلة–

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:
– بو عبد الله نهلة
– عيسوس إكرام
– كروش سهير

إشراف الأستاذ:
–قرفي عمار

السنة الجامعية: 2016/2015

الملخص:

تركز هذه الدراسة اهتمامنا بكيفية منح القروض في البنوك التجارية، بإتباع تقنيات و إجراءات مختلفة في ذلك، و إلقاء الضوء على طرق منح الائتمان في البنوك التجارية من خلال عرض أهم مفاهيم الائتمان و عملياته، و الدور الفعال للقروض بالنسبة للبنوك التجارية، و التعرض إلى المخاطر الائتمانية التي تواجهها.

و أخيرا قيامنا بدراسة ميدانية تتمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة القرارم قوقة 837.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، الائتمان، المخاطر الائتمانية.

Résumé:

Cette étude se concentre notre attention sur la façon dont l'octroi de prêts aux banques commerciales en suivant différentes techniques en elle. L'étude se concerne l'octroi de crédit dans les banques commerciales à travers la présentation des concepts et des opérations les plus importantes de crédit. Elle concentre l'attention sur le rôle effectif des prêts pour les banques, l'exposition aux risques de crédit.

Enfin, nous avons fait une étude sur le terrain dans l'agence de la banque de l'agriculture et développement rural Grarem Gouga 837.

Les mot clés : Les prêts bancaires , crédit, risque de crédit.

إهداء

بسم الله و الحمد لله الذي منحنا القدرة التي مكنتنا من إنجاز هذا العمل

إلى من قال فيها الرحمن «وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا» إلى من تمنوا لنا الوصول إلى هذا اليوم، إلى الصدر الدافئ و القلب الحنون منبع الحب و الحنان، عوني و سندي و اشتياقي الذي لا ينتهي إلى أمي الغالية باية أطال الله في عمرها .

إلى الذي منحني القوة و الإرادة و العزيمة و الذي حرص دوما على اسعادي لأحقق أحلامي ، أبي الغالي و العزيز رمضان حفظه الله و أطال في عمره .

إلى أخواتي الأعزاء : هاجر و زوجها سفيان و ابنتهما الغالي لؤلؤة قلبي و عيني جنى «جنجونة» أميرة وخولة و صديقتها الغالية صفاء اللواتي يغمراني بحبهما و عطفهما علي .

إلى إخوتي داود و شعيب أنار الله دروبهما و حفظهما من كل سوء .

إلى أغلى صديقاتي : "أمينة، عزيزة" و أحنهم علي "نوال" التي صبرت و تحملتني كثيرا و رفيقتي هذا العام "بشرى" .

إلى أغلى الناس على قلبي : "إياد ، تسنيم و نجلاء"

إلى من شاركتني في هذا العمل، و صبرا معي : نهلة و سهير .

إكرام

* إهـــــــــــداء *

بسم خالق الكون أبدي شكري إلى رافع السموات

وباسط الأراضي وباعث الروح، أحمد الله العالمين الذي علم بالقلم

وشرح الصدر وهذا القلب وبنعمة أكتمل هذا العمل المتواضع

إلى من حملتني وهنا على وهن وبكت من أجلي في صمت إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان

فأهدتني الدفئ والحنان ، إلى التي خصها الله الشرف الرفيع والعز المنيع إلى أمي الغالية بلدي زهية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار غلى من علمني العطاء بدون إنتضار غلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول الإنتضار،

وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم والغد إلى الأبد أبي العزيز كـروش عبد الرحمان

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرهاإخوتي الأعزاء، إيناس وريان وسلسبيل

إلى شمعة بيتنا أخي سيـــــف الـــدين

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس الصافية جدتي وجدي أحمد وباية

إلى كل من أحبوني وأحببتهم جميعا : وزوجة خالي رشيدة وخالتي وهيبة ، عمتي سليمة

وياسمينة ونجمة النجوم ثليجة البيضاء ، إبتسام ،مريم ، زينب ، سهام ، خليدة ،

صورية ،مروة، وصديقتي بسمة

إلى الروح الطاهرة التي فقدناها والتي داكرتها محفورة في قلوبنا جدتني أم السعد رجمها الله

وأدخلها فسيح جناته

إلى كل عائلة كـــــــــروش وبـــــلدي

إلى من نسيتهم وحفظتهم ذاكرتي

سهير

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، و صلى الله و سلم على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم .

أما بعد ، فأهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي الطاهرة ألف رحمة و نور عليها ، إلى من تمنت أن تراني في أعلى المراتب لكن الموت حرمها من ذلك، رحمك الله يا أمي العزيزة و أسكنك فسيح جنانه .

إلى زوجة أبي الحنونة "زهرة" بكل فضلها و جهدها علي جزاها الله ألف خير .

إلى أبي العزيز "أحمد" الذي أعطى لي كل قدراته من أجل إيصالي إلى هذا اليوم، أعطاه الله صحة و عافية .

إلى أعز و أفضل الناس على قلبي، إلى من لا تحلو الحياة إلا بها أختي "رزيقة" .

إلى سندي و عزتي إخوتي: عبد المؤمن و محمد و خاصة هارون حفظه الله و أعانه .

إلى الصديقتين اللتين أعانتاني في هذا العمل المتواضع: إكرام و سهير .

إلى كل صديقاتي خاصة: سعيدة، ياسمينة، عواشة، نسرين، فاطمة الزهراء، آسيا، ابتسام، خولة . . .

إلى الكتاكيت: عبد الرحمن، عبد الصمد، نجوى، إسراء، مرام .

إلى كل من حملهم قلبي و لم تحملهم ورقتي .

نهلة

شكـــــر وعـــــــــرفان

الحمـد لله على إتمام العمة وإكمال المنة بعد أن رزقنا إتمام عملنا هذا

ونسأل المولى عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه

كما نتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام والامتنان إلى الإستاد الذي أشرف على

هذا العمل **"قرفي عمار"** الذي لم يتوانى في تقديم يد العون لنا وعلى نصائحه القيمة

وتوجيهاته لنا طيلة إنجاز هذه المذكرة وكل الأساتذة والطلبة

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد

ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل المتواضع

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنــوان	الصفحة
01	الخطوات التي تتبع لمنح القرض يعبر عنها في الشكل الموالي	40
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	70
03	الهيكل التنظيمي لوكالة القرارم قوقة	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنــوان	الصفحة
01	نسب مخاطر الائتمان	29
02	القسم الأسفل من ميزانية البنك	58- 59
03	القسم الأعلى من الميزانية	59- 60
04	جدول النسب	99

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
ملحق رقم 1	وثائق ملف القرض	111
ملحق رقم 2	وثيقة تأكيد القبول	112
ملحق رقم 3	اتفاقية القرض	113
ملحق رقم 4	سند الأمر	114
ملحق رقم 5	ميزانية السنة n+1	115
ملحق رقم 6	ميزانية السنة n+2	116
ملحق رقم 7	ميزانية السنة n+3	117
ملحق رقم 8	جدول اهتلاك القرض	118
ملحق رقم 9	ميزانية افتتاحية	119
ملحق رقم 10	ميزانية سنة 2009	120
ملحق رقم 11	جدول حسابات النتائج لسنة 2009	121

ملحق رقم 12	وثيقة تأكيد الضمانات	122
ملحق رقم 13	إعلام بالقرض	123
ملحق رقم 14	وثيقة قبول الملف	124
ملحق رقم 15	طلب التأكد من المخاطر	125

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الملخص.....	i
Résumé.....	i
الإهداء.....	iv- ii
التشكرات.....	v
قائمة الأشكال.....	vi
قائمة الجداول.....	vi
جدول المواد.....	ix
المقدمة العامة.....	أ- ت
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الجارية	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	2
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية	2
المطلب الثاني: تعريف البنك التجاري	3
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	4
المطلب الرابع: مصادر الأموال و استخداماتها في البنوك التجارية	6
المبحث الثاني: ماهية الائتمان و عملياته	8
المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي وأهميته:.....	8
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي:.....	10
المطلب الثالث: معايير منح الائتمان:.....	13
المطلب الرابع: مخاطر الائتمان وإدارته.....	15
خاتمة الفصل الأول.....	32

الفصل الثاني: القدرة التنافسية للمؤسسات	
تمهيد.....	34
المبحث الأول: تقنيات و إجراء منح الائتمان.....	35
المطلب الأول: مبادئ عملية منح الائتمان	35
المطلب الثاني: مضمون عقد القرض	37
المطلب الثالث: العوامل موضوع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على القرض	38
المطلب الرابع: إجراءات منح الائتمان	39
المبحث الثاني: المراحل التي تمر عليها عملية منح الائتمان	42
المطلب الأول: المرحلة الإدارية (مرحلة تكوين الملف).....	43
المطلب الثاني: مرحلة تقييم طلب العميل	45
المطلب الثالث: تسيير و متابعة القروض.....	60
المطلب الرابع: معايير منح القروض	62
خاتمة الفصل الثاني.....	65
الفصل الثالث : دراسة حالة قرض استثماري-بنك الفلاحة و التنمية الريفية-	66
تمهيد.....	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	67
المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هيكله التنظيمي.....	67
المطلب الثاني: تعريف وكالة (BADR) القرارم قوقة و هيكلها التنظيمي	71
المطلب الثالث: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....	73
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لقرض استثماري في وكالة القرارم 837.....	77
المطلب الأول: الدراسة الأولية لملف القرض	77
المطلب الثاني: الدراسة المالية	79
المطلب الثالث: اتخاذ القرار.....	100
خاتمة الفصل الثالث.....	103
الخاتمة العامة.....	104
المراجع.....	106
الملاحق	109

المقدمة العامة

المقدمة:

تلعب البنوك دورًا رئيسيًا في التطور الاقتصادي لأي دولة من دول العالم إذ تعتبر البنوك، الأفراد و المؤسسات من بين فئة القطاعات الإنتاجية (المقترضين).

وبفعل التّطورات الحالية المعاشة برز النّشاط البنكي كعامل فعّال في الحياة الاقتصادية من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديّين خاصّة المؤسسات أو الأفراد الذين يحتاجون إلى الأموال من أجل تغطيّة احتياجاتهم التمويليّة وتوسيع نشاطاتهم الاستثماريّة، وهذه التّحولات و التطوّرات كبيرة من النّاحية الاقتصادية مما أدّى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنميّة الاقتصادية.

ولهذا اخترنا أن نتطرق إلى التقنيات المتبعة من طرف البنوك التجارية في منح القروض (الائتمان) لكونها تعتبر مصدر هامًا لإشباع تلك الحاجات التمويليّة، والتي تتنوع تبعا لأوجه استخدامها، حيث يمكن تصنيفها وفقا لأسس مختلفة أهمها تاريخ الاستحقاق، وجود ضمان من عدمه، طريقة السّداد، و أخيرا طبيعة المقترض والغاية من القرض.

و على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكال الآتي:

- كيف تتم عملية منح الائتمان في البنوك التجارية؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة بصورة واضحة لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الوظائف الأساسية للبنوك التجارية؟
- ما هي أهم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك؟
- ما المراحل التي تمر عليها عملية منح الائتمان من طرف البنوك التجارية؟
- ما هي التقنيات التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في منح القروض؟

الفرضيات:

و قد كان هدفنا في هذا البحث هو اختبار صدق مجموعة من الفرضيات، التي كانت موضع اهتمامنا وشكلت لدينا إجابات أولية عن هذه التساؤلات، وتتمثل هذه الفرضيات في أنه:

-هناك وظائف أساسية للبنوك التجارية تعتمدها من أجل تحقيق أهداف البنك.

-تتبع البنوك التجارية بعض الطرق لإدارة وتسيير المخاطر الائتمانية .

-تخضع عملية القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى دراسة دقيقة لملف القرض المقدم من طرف العميل.

أهداف البحث:

إن الأهداف المراد الوصول إليها من خلال موضوعنا هي:

- تقدير المخاطر الائتمانية و كيفية إدارتها.
- كسب المعرفة حول نشاطات تسيير البنك.
- التعرف على كيفية منح الائتمان من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم العراقيل التي يواجهها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التعريف بالنشاطات التي يقوم بها البنك التجاري و كيفية تسييره و منحه للقروض، و معرفة مختلف المخاطر التي تواجه هذه البنوك أثناء القيام بالعملية الائتمانية، وبالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فتكمن في معرفة الأعمال التي يقوم بها، و خاصة في مصلحة القرض.

أسباب اختيار الموضوع:

- يعتبر الموضوع جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه.
- الميول الشخصي للموضوع و رغبتنا في العمل في هذا الميدان.
- الكشف عن الإجراءات والتقنيات المتبعة في عملية منح القروض.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع وتحليل مجموعة من المعطيات الواردة فيما يتعلق بالبنوك، كما أننا نسقط هذه الدراسة على واقع منح الائتمان في البنوك التجارية في الجزائر ونخص بالذكر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري حتى نعرف تجربته في منح الائتمان، باعتمادنا على تحليل مجموعة من الجداول والبيانات الواردة فيها بما يساعد على تكوين نتائج دقيقة حول الموضوع.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من صحة الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول رئيسية و يحاول كل فصل الإجابة على جملة من التساؤلات الفرعية.

الفصل الأول: تم في هذا الفصل دراسة البنوك التجارية و الائتمان المصرفي، و قد فصلناه إلى مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية و المبحث الثاني نتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي حول الائتمان المصرفي وعملياته .

الفصل الثاني: هذا الفصل يعد امتدادا لما جاء في الفصل الأول حيث نتطرق إلى التقنيات والإجراءات للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، إذ يتضمن مبحثين، فالأول نتناول فيه تقنيات و إجراءات منح الائتمان، و الثاني المراحل التي تمر عليها عملية منح الائتمان .

الفصل الثالث: في هذا الفصل وكحوصلة للفصول السابقة، نتعرض فيه إلى تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري BADR في منح الائتمان، وبالتالي نقسمه إلى مبحثين، فعن المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري لهذا البنك، أما المبحث الثاني فتطرقنا لدراسة قرض استثماري.

صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في إعدادنا لهذه الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات و المعطيات من البنوك التجارية محل الدراسة.

- صعوبة التوافق بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي .

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

المقدمة:

تشكل البنوك التجارية جزءا هاما من الجهاز المصرفي فما إن تطور النشاط الاقتصادي حتى طورت من إمكانياتها ووظائفها لمواكبة النشاط الجديد من التغير، و الذي على أساسه تعددت أشكال هذه البنوك و تنوعت وظائفها بهدف توجيه الأموال المدخرة نحو أفضل الاستعمالات خاصة بعد بروز معالم اقتصاد السوق.

و يعتبر الائتمان أهم نشاط مربح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة و متنوعة عند منحها للقروض، إذ لا يمكن إيجاد قرض دون احتمال وجود مخاطر و لو كانت ضئيلة مما يوجب على البنوك وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدراسة و المرونة، و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين على التوالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: ماهية الائتمان و عملياته.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

عندما نتكلم عن نظريات البنوك و التي نعني بمفهومها البنك التجاري هي « نظرية القروض التجارية» من أفكار آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم و ترى تلك الأفكار أن البنوك التجارية هي مؤسسات مصرفية موضعها النقود و العمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، و غالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة « نقود الودائع » و هذا النوع أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللّغة الإيطالية و هي كلمة « Banco» التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطوّر معناها ليعبر عن المنضدة التي فوقها يتم عد و تداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود [1] و ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام التجار و المزارعين و الصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات، و شهادات إيداع المبلغ الوديعة لحفظ حقوق أصحاب الودائع[2]،و هكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك، و قّد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عامّا في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، و أن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، و تبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، من هنا أخذ البنك فكرة الاقراض بهذا الشكل إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، و لم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع للحصول على فائدة، و بهذا تطوّر نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، و تقديم القروض بناءا على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا و بالتالي ظهرت الوظيفة الثانية للبنوك و المتمثلة في منح فوائد على الودائع.

و تأسّس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1587، ثم أعقبه في عام 1600 إنشاء بنك أمستردام، و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع و أغلقت أبوابه عام 1814، و بنك هامبورغ 1619، و بنك إنجلترا عام 1694 و بنك ستوكهولم 1656، و بنك فرنسا عام 1800م[3].

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بالجزائر، 1992، ص4.

[2] زياد سليم رمضان محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، دار الصفاء، الطبعة 2، عمان، 1996، ص1.

[3] قدور المكي، الوساطة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار، رسالة الماجستير منشورة، جامعة ورقلة، 2013، ص7.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات، حين كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين و تعديلاتها أدّت إلى إنشاء البنوك كشركات المساهمة و الفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات و كبر حجمها، و اتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع بتمويل هذه الشركات و قد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان .

هكذا أنشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة، و يبقى إعطاء تعريف للبنوك أمرا ضروريا لا مناص منه.

المطلب الثاني: تعريف البنك التجاري:[1]

البنوك التجارية هي تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عن طلب أو لآجال محددة و ت مول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، و دعم الاقتصاد القومي و تباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، و ما تستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

و يعرف الآخرون البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز.

بينما يعرف بعض الفقهاء البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات التي ستقوم باستئجار و تأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود هذا التعريف يشير إلى المخالفة الشرعية الصريحة من قبل البنوك التجارية، حيث يحرم الإسلام تأجير و استئجار النقود لأنه يعتبر من سبيل الربا السيئة.

عرف قانون البنوك التجارية على أنها : « قبول الوداع من الجمهور و استخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان و أي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب و أمر يصدرها لهذه الغاية» و يبين هذا التعريف أن البنوك التجارية:

1-**مؤسسات مالية:** لأنها تتعامل في الأموال أخذا و عطاء، اقتراضا و إقراضا، استئجارا و تأجيرا.

2-**مؤسسات وسيطة:** لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين و المستثمرين (أي أنها تقوم بإيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات العجز) فوظيفة الوساطة المالية تحقق المزايا التالية:

[1] محمود حسين الوادي، النقود و المصارف، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 105-106.

- تقوم بتجميع مدخرات الأفراد من الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز.
- تحقيق منفعة كبيرة للاقتصاد و فائدة مباشرة للمدخرين و المستثمرين، حيث تتم بتجميع أحجام كبيرة، من المدخرات من صغار المدخرين وتوظيف هذه المدخرات بشكل علمي و مدروس.
- تسهل الاتصال بين المدخرين و المستثمرين، فيكفي أن يضع المدخر مدخراته في البنوك دون البحث عن المستثمر و صاحب المشروع إذا أحتاج إلى الاقتراض فإنه يتوجه إلى البنوك دون البحث عن المدخر.
- تساعد على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المدخرون نتيجة إقراض أموالهم للمستثمر النهائي حيث تكون المخاطر كبيرة إذ تخلف المستثمر عن سداد الديون[1].

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

إن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل و تتلقى ودائع جارية في الغالب، و لكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين يوفر الكثير من الخدمات المصرفية، بما يتجاوب احتياجاتهم، فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة و موثوق بها لإيداع أموالهم و الحفاظ عليها و استغلالها عند الحاجة، و كذلك يبحثون عن مصدر يمكن من الوفاء بالتزاماتهم و يوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم، لذلك البنوك توفر خدمات كثيرة، ابتداءا من خدمات الصندوق إلى خدمات توظيف الأموال في شتى مجالات التوظيف المتوفرة للبنك كما يمكن أن تساهم في تمويل المشاريع الائتمانية و تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد القومي لذلك يمكن ذكر أهم الوظائف و الخدمات التي تقوم بها البنوك كما يلي:

أولا: تلقي أو قبول الودائع

و ذلك من مختلف الجهات و الودائع أنواع منها :

1 - ودائع جارية:

و هذا الشكل من الودائع و التي تعرف أيضا بالحسابات الجارية، يستطيع مودعها سحبها في أي وقت بواسطة الشيكات أم أوامر الدفع–السحب و التحويل– و يلزم البنك التجاري بذلك، و لكن نظرا لأن البنك

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

التجاري لا يعلم فترة بقائها و غالبا لا يقوم بدفع أي فائدة على هذه الودائع، و عمليا يقوم البنك التجاري بتحميل العميل بمصاريف ثابتة تحسم من الحسابات الجارية[1].

2 - ودائع الأجل:

وهي الودائع الذي يقصد المودع الاحتفاظ بها لدى البنك لفترة و الحصول على عائد مقابل ذلك[2].

3 - ودائع بالأخطار:

هي التي يتم السحب منها بواسطة العميل بعد أن يعطي البنك أخطارا لفترة سبعة أيام أو أقل[3].

ثانيا: تقديم القروض

القيام بعمليات الاقتراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا في منح القروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية تجارية أو بضمانات شخصية.....إلخ[4].

ثالثا: التعامل بالإعتمادات المستندية:

و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد حساب المصدر بالخارج، و يتم ذلك بين البنوك يقتدي الوثائق الخاصة بالبضاعة ووثيقة المنشأ.....إلخ.

رابعا: شراء و بيع العملات الأجنبية:

و ذلك بأسعار المحددة من قبل البنك و حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف و مقابل عمولة.

خامسا: التعامل بالأوراق المالية و التجارية:

البنوك التجارية و قد تتدخل بائعه أو مشتريه للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب أو لصالح متعامليها كما يمكن أن نقوم بخصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالح عملائه.

---

(1) متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، عمان، دار الفكر ناشرون و موزعون، طبعة1، 2010، ص 61.

(2) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، إسكندرية، 2010، ص 125.

(3) محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(4) متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 62.

سادسا: تحصيل الشيكات الواردة: و ذلك من عملائها.

بالإضافة إلى بعض الوظائف و التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- تأجير خزائن حديدية مقابل عمولة محدودة.
- بيع شهادات الاستثمار بأنواعها.
- تقديم الخدمات المختلفة للعملاء كخطابات الضمان و تحويل الأموال اللازمة لهم إلى الخارج.
- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية.
- القيام بأعمال الوكلاء، و شراء و بيع الأدوات المالية لحساب العملاء.

المطلب الرابع: مصادر الأموال و استخداماتها في البنوك التجارية:[1]

أولا: المصادر الذاتية:

أ – رأس المال

ب – الاحتياطات

ج –المخصصات

د– الأرباح المدورة

لا يمثل رأس المال أهمية لموارد البنك غير أنه مصدرا لثقة المودعين و تدعيم مركز البنكي علاقته مع المراسلين بالخارج، و عادة تضع القوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع ففي المملكة الأردنية الهامشية ينص قانون البنوك على أن لا يقل رأس مال البنك عن أربعين مليون دولار، و لكنه مصدر ثقة المودعين تفرض بعض التشريعات المصرفية ضرورة المحافظة على نسبة معينة بين رأس المال المدفوع و بين ما يلتزم به البنك من ودائع، و عادة ما تتراوح نسبة رأس المال و ما في حكمه إلى الودائع بين عشرة إلى خمسة عشرة بالمائة.

أما الاحتياطات فهي المبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع، و هي إما أن تقرر بنص القانون أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك، و تتراوح نسبة الاحتياطي الاختياري عادة بين 10 إلى 15 % من الأرباح المحققة بينما يصل الاحتياطي الاختياري (الخاضع لقرار مالكي البنك) إلى 20% أو أكثر من الأرباح و فيما يتعلق بالمخصصات فيكون تحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة «أغراض معينة» مثل الديون المشكوك في تحصيلها، هبوط الأسعار تضطرب معها لوفاء بما يستحق أن

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161 –162.

التزامات تجاه الغير مثل التزامات تنشأ عن خطابات الاعتماد أو مصادر خطابات الضمان (الالتزامات العرضية).

ثانيا: الموارد الخارجية الغير الذاتية:

و تمثل التزامات البنك للغير و هي ودائع العملاء على مختلف أشكالها القانونية، و بنظرة سريعة لميزانية البنك جانب المطلوبات تؤكد أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك.

1 - ودائع العملاء بأنواعها:

تتكون من إيداعات الأفراد و الهيئات و الشركات و المؤسسات و تظهر عادة في بند الودائع، و هذه تمثل أكبر ة أهم مصدر من مصادر تمويل البنك التجاري.

2 - إيداعات البنوك الأخرى:

تظهر تحت بند المستحق للبنوك و اقتراض من البنوك و هو يمثل أحد المصادر الهامة التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها و تشتمل على حسابات جارية في الداخل و الخارج، و تنشأ الحسابات الجارية عادة لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية في حين تمثل الآجلة منها (الودائع) قروض حصل عليها البنك في بعض البنوك.

3 - شهادات الإيداع:

و قد سبق شرحها في وظائف البنوك.

4 - القروض:

تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض لأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الاقتراب من البنك المركزي، أما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار و التوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السنوات.

المبحث الثاني:ماهية الائتمان و عملياته:

يلعب الائتمان دورا مهما في التنمية الاقتصادية و ذلك لأنه الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من حجز مالي.

المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي وأهميته:

أولا: تعريف الائتمان المصرفي:

باللغة العربية: ائتمن فلان فلانا: عدّه (أي اعتبره) أمين.

و ائتمن فلان فلانا على كذا: اتخذه أمينا عليه.

و الائتمان هو أن تعد –أي تعتبر– المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة.

أما بلغة القانون له معنى واسع يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك و هو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة و المدة. هذا بالعربية.

أما في اللغات الأوروبية فإن الكلمة المقابل للائتمان و هي crédit أصلها هو الكلمة اللاتينية creditum المشتقة من الفعل اللاتيني credire الذي يعني: يعتقد croire[1].

و الائتمان وفق التعريف الجاري هو منح الثقة، أما الائتمان بالمعنى الاقتصادي هو منح المدين أجلا للوفاء بالدين، فليس كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان و إنما لابد من علاقة معنوية بين شخصين أحدهما دائن و الآخر مدين، و لابد أن يقبل الدائن منح المدين أجلا معينا لسداد الدين[2].

و لا يوجد اتفاق بين الكتاب على تعريف الائتمان المصرفي و يرجع ذلك إلى الزاوية التي ينظر إليها كل منهم، فالبعض يعرف الائتمان على أنه:«تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصارف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، و يتيح تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل و عدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية».

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] سوزي عدلي ناشر، مقدمة من الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 157.

بينما يعرف البعض الآخر بأنه: « عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة نقدية أو صورة أخرى و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير .

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، و اصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالاقتراض أو المداينة، و يراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها فإن معنى الائتمان في أضيق نطاق و أبسط صورة يتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر من المال (غالبا ما يزيد من الأول) في المستقبل.[1]

أي أن الائتمان عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة و مثال ذلك: المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغ من المال، فهو يبادله بقيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.[2]

ثانيا: أهميةالائتمان المصرفي:

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته و لذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويضاف إلي ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

وتعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

---

[1] حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن–عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 57–58.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 103 .

كما تساعد القروض تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل.

منح القروض يمكن البنوك من الإسهام النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة[1].

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي:

إن محاولة تقسيم الائتمان إلى أنواع محددة ليس بالأمر اليسير بسبب التداخل الملحوظ بين أنواع الائتمان، فمثلا أن الائتمان الاستثماري هو في الوقت نفسه ائتمان متوسط و طويل الأجل و الائتمان التجاري هو أيضا قصير الأجل، لهذا يصنف الائتمان بحسب الغرض أو الوظيفة التي يقوم بها و على وجه المبين :

أولا: الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي

و يندرج تحت أنواع الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي نوعان من الائتمان هما:

1-الائتمان الاستثماري:

و نقصد به القروض و التسهيلات الممنوحة إلى المشروعات و المؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار، والإنتاج من أراضي و عقارات و منشآت و تجهيزات فنية و غيرها من المستلزمات الأخرى، و لما كانت القطاعات و الأنشطة الاستثمارية تطلب الائتمان أغراض سد احتياجاتها الاستثمارية و أن إيراداتها ستحقق بعد فترة زمنية ليست قصيرة، لهذا عادة ما يكون الائتمان الاستثماري ذا أجل طويل.

2-الائتمان التجاري:

و يقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض و تسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق و التبدل التجاري المحلي و الخارجي، سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشروعات أو أفراد، كما يمكن أن يقدم مثل هذا النوع من الائتمان إلى المشروعات الصناعية لغرض تمويل احتياجاتها الجارية الأخرى، و تحصل المؤسسات و المشاريع على الائتمان التجاري عادة من المصارف التجارية، كما أن هذا النوع من الائتمان يكون قصير الأجل، لأن استخدامه يمثل جزء من النفقات الجارية للمشروعات و

(1) عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الابراهمية، 2008، ص ص 104-105.

الأفراد، و تكون نوعية الائتمان التجاري بصورة قروض و سلف و تسهيلات مصرفية تمنحها المصارف التجارية إلى عملائها أو بقيام المصارف التجارية بشراء السندات و الأسهم المطروحة في السوق و هي بذلك تساهم في عملية التمويل المصرفي .

3-الائتمان الاستهلاكي:

و يقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل إنفاقهم الاستهلاكي، إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع و الخدمات بسهولة و يسر و بما يتناسب و دخولهم الجارية، باعتبار أن دفع والائتمان للسلع الاستهلاكية التي سيحصلون عليها سيكون موجلا بالتقسيط لفترات زمنية مستقبلية. و عادة ما تكون السلع التي يتم تمويل شرائها بالائتمان الاستهلاكي في السلع المعمرة، و يقوم بتقديم هذا النوع من الائتمان أصحاب المتاجر و الجمعيات التسليفية و الاستهلاكية .

ثانيا: الائتمان المصرفي الممنوح بحسب الفترة الزمنية:[1]

1-ائتمان مصرفي طويل الأجل :

و يقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من خمس سنوات و حتى خمس و عشرين أو ثلاثين سنة، و عادة ما يحصل على هذا النوع من الائتمان المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس الأموال الثابتة مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية و يدخل ضمن هذا النوع من الائتمان الاستهلاكي المقدم إلى الأفراد لأغراض الحصول على السلع الاستهلاكية و خاصة المعمرة منها.

2-الائتمان قصير الأجل :

و يقصد به الائتمان المصرفي الذي نكون فترته الزمنية لسنة فأقل (ثلاثة أو ستة أو تسعة أو أثنى عشر شهرا) و يحصل هذا النوع من الائتمان الأفراد و المشروعات المختلفة و بهدف تمويل عملياتها التجارية و الصناعية و الزراعية و لفترات قصيرة الأمد.

إن الائتمان الطويل و المتوسط الأجل يوجهان نحو تمويل الاستثمارات الطويلة و المتوسطة الأجل أو تتولى مهمة التحويل هذه المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من الاستثمارات و القطاعات الاقتصادية.

أما الائتمان القصير الأجل فإنه غالبا يحصل عليه الأفراد لتمويل عملياتهم التجارية، لهذا فإن الجهة المانحة له تتمثل في المصارف التجارية.

[1] ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق ذكره، ص ص 124 -125.

كما يمكن إضافة نوع آخر من الائتمان حسب الفترة الزمنية يطلق عليه (الائتمان التجاري) و الذي يعتمد على النقود الائتمانية أو (الودائع الجارية) و التي تمثل حقا على النقود الاعتيادية المتداولة.

ثالثا: الائتمان المصرفي حسب نوع الضمان:[1]

و يقصد به الائتمان الممنوح إلى الأطراف المختلفة و بواسطة الضمانات التي تقدمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة للائتمان، و يمكن تقسيمه إلى نوعين هما:

1-الائتمان الشخصي:

و يتمثل في الائتمان الممنوح إلى المقترض دون أن تقدم ضمانات عينة من قبلهم إلى الجهة التي منحت الائتمان، و إنما يكتفي بوعودهم سداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين السداد المتفق عليه، و تعد المصارف هذا (الوعد أو التعهد) ضمانا كافيا لمنحها القروض استنادا لثقتها في قيام المقرضين بسداد ديونهم و من خلال معرفة المصارف بمركز و مكانة مدينيهم في السوق.

2-الائتمان العيني:

و يقصد به تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم الائتمان ضمانات (عينية) تكون أساسا للموافقة على منحهم القروض من هذه الضمانات العينية التي يمكن تقديمها من قبل المقترضين إلى المصارف، الأموال المنقولة أو غير المنقولة كضمان للمصارف لتحصيل ديونها عندما يحين موعد سدادها و بعكسه عندما يتعذر على المقترضين سدادها بذمتهم من الديون فإن المصارف تكون قادرة على تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة إليها من المقترضين عند الإنفاق على القرض.

رابعا: الائتمان المصرفي حسب الجهة الطالبة له:[2]

و يقصد به نوعان من الائتمان الأول عام و الثاني خاص:

1-الائتمان العام:

و يتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

2-الائتمان الخاص:

فيتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد و الهيئات و الشركات الخاصة غير الحكومية.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 128.

و مهما يكن نوع التصنيف للائتمان المصرفي فإنه لا يمكن الجزم بانفصال كل نوع من التصنيفات أو التقسيمات عن الآخر، فهناك تداخل واضح و ملحوظ بين هذه الأنواع إلا أن تقسيمنا السابق كان لغرض التبسيط و التحليل.

المطلب الثالث: معايير منح الائتمان:

و يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـــ: أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي و مانحي الائتمان على المستوى العام عند منح القروض، و التي طبقا لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، فيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أولا: الشخصية character:

تعد الشخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، و هي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، و بالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، في الأوساط المالية و ملتزما بكافة تعهداته و حريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب و النزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، و يتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد و جمع البيانات و المعلومات عن العميل من المحيطين العملي و العائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي و موارده المالية و المشاكل المالية التي يعانيها، و مستواه الاجتماعي و سجل أعماله،التي قام بها و ماضيه مع المصرف و مع الغير و يبق تصرفاته مع المصارف الأخرى .

و يتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة و العاملين بها، و بمورديها و المصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها[1].

ثانيا: القدرة capacity:

أحد أهم العناصر التي تأثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية و يضمن ذلك الأهمية النسبية التي تتمتع عنصر الشخصية و رغم أن القدرة تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما أقترضه من البنك إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهيته كمتغير في المخاطرة.

و يمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين و هي:

[1] حسين سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- **الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.
- **الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله و إدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، و لهذا يشير البعض بالقدرة على قدرة العميل على إدارة أعماله و خصائص تلك الأعمال و مشروعيتها، و هل تتضمن نوعا من المخاطر المالية، و هل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات .
- **الاتجاه الثالث:** و ينصرف دعاة هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته و تسديد القرض و بشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديده من التزامات مستحقة اتجاه البنوك و حجم التدفق النقدي للمقترض.
- **الاتجاه الرابع:** ينظر إلى المقدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقترض على سداد القرض إنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقترض.

كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد القرض، و هي تعتمد على التدفق النقدي السابق، و كذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.[1]

ثالثا: رأس المال capital:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقروض، و هو ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم و أملاك و قروض طويلة قد منحها للغير، و يقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة و غير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته و لهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية (propertyrisk) و عادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، كلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطر البنك و العكس بالعكس، إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية، و أيضا هو الضمان لإضافي في حالة المقترض على التسديد.

رابعا: الضمان collatérale :

يقصد بضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القروض، و لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة 2011، ص 142-143-144

المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد، و قد يكون الضمان شخص ذا كفاءة مالية و سمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما يمكن أن يكون الضمان مملوك لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.[1]

خامسا: الظروف conditions:

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، و يقصد هنا بالظروف العامة للمناخ الاقتصادي العام في المجتمع، و كذلك الإطار التشريعي و القانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره الخاص، خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية و الجمركية و التشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية است يراد و تصدير، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل،موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار.[2]

المطلب الرابع: مخاطر الائتمان وإدارتها:

أولا: مخاطر الائتمان:[3]

إن أي عملية ائتمان لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض و فوائده، قد يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب، لسبب أو لآخر في السداد، و مخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض و فوائده، و الجدير بالذكر أن هناك عدة أنواع من المخاطر ينبغي على إدارة البنك اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها ومن أهم هذه المخاطر:

1-مخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الائتمان و النوعية:

فقد تتغير هذه القوانين و التشريعات لتعطي المجال للبنوك للتوسع أكثر في إعطاء الائتمان أو لتضييق المجال فتفرض نسبا أكثر تشددا كنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع أو غير ذلك من النسب المتشابهة.

---

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] محمد المعطي رضا الرشيد و آخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1992، ص 213.

2-مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض:

تختلف مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض، ففي صناعة الكمبيوتر، فإن الخطر الأكبر يمكن في عملية التقادم – ظهور أجيال جديدة من أجهزة الكمبيوتر، و في الإنتاج الزراعي، فإن هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية و في الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك مخاطر تتعلق بعدم توفير المواد الخام للإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم، أو دخول منافسين جدد.

3-مخاطر قلة خبرة موظفي البنك:

إن قلة خبرة موظفي البنك قد تقتضي إلى أخطاء قاتلة في هذا المجال الحساس، فقلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل و سمعته المالية، و قلة خبرة الموظفين في إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل قد تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ البنك الضمانات اللازمة. و بالتالي ينبغي على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين و تنمية مهاراتهم من خلال عقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معرفهم و تحسين مهاراتهم و تغيير اتجاهاتهم.

4-مخاطر الظروف الاقتصادية:[1]

و هذا النوع لا يمكن التحكم فيه، لكن يمكن تقليل خسائر البنك من خلال اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع المشاكل عند إجراء التحليلات الاقتصادية الضرورية و إتباع الطرق العلمية للتنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع الاقتصادية في المستقبل .

5-مخاطر تدبدب أسعار الصرف:

هذه المخاطر لا تظهر عادة إلا عندما تكون هناك عملية إقراض العملاء في الخارج و أن يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض، ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة مثلا، فإن ذلك يعني خسارة أكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة الشرائية للأموال التي يحصلها سوف تكون أقل. و أما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلا، و حصل أن أنخفض سعر الدولار بعد منح القرض فأن المقترض الأجنبي عليه أن يدفع أموالا أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض.

[1] محمد المعطي رضا الرشيد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 214-215.

6-مخاطر تدبدب أسعار الفائدة:

إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء على القروض لأن التكلفة عليهم سوف تكون مرتفعة و قد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض .

و نتيجة ذلك أن ينخفض مستوى القروض لدى البنك مما قد يؤثر على أرباحه. و كذلك فإنه إذا أرتبط البنك بسعر فائدة ثابت على وديعة لمدة سنة مثلا،و حدث أن انخفضت أسعار الفوائد خلال سنة، فإن نتائجه المالية قد تتأثر أيضا.

7-مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة:

إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة، و من هنا نجد أن البنك عادة، و عند الاستفسار عن طالب القرض فإنه يطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسية مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، و مما لا شك فيه أن من حق البنك أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقرضها للعملاء، هل هي في أيدي أمينة و مؤهلة أم لا.[1]

و لوظيفة الائتمان مخاطر أخرى أهمها:

أ-خطر عدم التسديد:

و هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديد كل أو جزء الدين و الفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن. أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه الدفع (عسر مالي فني) أو إفلاسه (عسر مالي حقيقي). و لذلك يعرّف خطر القرض من هذه الزاوية بأنه التدهور التدريجي للوضعية المالية للمفترض.

ب-خطر تجميد الأموال:

هو ذلك الخطر الذي يواجهه البنك عندما تتجمد موارده و تنخفض سيولة أصوله , و يشكل تجميد أموال البنك خطرا عليه لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما قدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة.

وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها:

[1] محمد المعطي رضا الرشيد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 215 .

- عدم احترام قواعد التوازن المالي الأدنى لميزانيته، بمعنى قيام البنك بمنح قروض طويلة الأجل مقابل ودائع جارية.
- منح المكشوف البنكي للمؤسسات العمومية.

كما أنه يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية، ووفق هذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي: [1]

- **مخاطر إقتراضية مباشرة:**و هي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض و أنواع الائتمان الأخرى.
- **مخاطر إقتراضية محتملة:**و هي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الإعتمادات و الكفالات و التي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقتراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات.
- **مخاطر المصدر:**ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي \إلى الخسارة.
- **مخاطر ما قبل التسويات:**و هي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد أفراد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.
- **مخاطر التسويات:**و هي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين و قبل التأكد من أنه نفّد التعهد المطلوب منه .
- **مخاطر التحصيل:**و هي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء و تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

ثانيا: إدارة و تسيير مخاطر الائتمان:

تتركز مشاكل القطاع المالي بشكل خاص حول "إدارة المخاطر"، فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل، ويجب عليه أن يعمل على تطوير الأساليب و الأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، وخاصة أن هذه المخاطر قد زادت حدتها في العصور الحديثة فضلا عن أنها أصبحت أكثر وضوحا في القطاع المالي عن غيره من القطاعات الأخرى، ويجب على أصحاب الوحدات الاقتصادية أن يجعلوا من إدارة الأخطار في مستوى الإدارات العليا في المشروع، لأن إدارة الأخطار حافظة لبقاء الموارد و استمرار الحياة في وحدات المشروع وصمام الأمان للاستمرار المطمئن في عالم التطور والاقتصاد.

[1] طالبة جهان حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، ورقلة، 2012، ص 10.

1- تعريف إدارة الخطر:

إدارة الخطر وهي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية، والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة ممكنة.[1]

إدارة الخطر وهي مجموعة مترابطة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف ذات العلاقة بها.[2]

كما تعرف إدارة المخاطر أيضا بأنها: "تنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية للإدارة العليا لمناقشته".[3]

2- المبادئ والوظائف الأساسية لإدارة المخاطر:

إن لإدارة المخاطر مجموعة من الوظائف والمبادئ التي تعتمد عليها لأداء مهامها والتي تتلخص فيما يلي:

2-1- المبادئ الأساسية لإدارة الخطر:

تعتمد الإدارة الشاملة للخطر على المبادئ الرئيسة التالية:

- التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك.
- الحد من المخاطر بشكل فعال بناءا على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم للإجراءات والطرق و الأدوات ومن خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة.
- بنية بشرية وتنظيمية وفنية مناسبة.

2-2- الوظائف الرئيسة لإدارة الخطر:

وتتلخص وظائف إدارة الخطر فيما يلي:[4]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك؛

---

(1) محمد كامل درويش، إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقيات الجات، دار الخلود، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 ، ص46.

(2) الإدارة السليمة للمخاطر، توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قضايا ومواضيع الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2003، www.amf.org.ae. 2015/11/05،ص2 .

(3) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 17.

(4) سمير الخطيب، نفس المرجع السابق، ص18.

- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة– مخاطر الطرف الأخر– الصناعة – المنطقة الجغرافية.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر/ المنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.
- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم المخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوبا لمؤسسة ككل.

حيث تتطلب إدارة المخاطر عناصر أساسية ينبغي توفرها لكي تثمر هذه الإدارة على نجاح ملموس ينعكس على تقدم وتطور العمل المصرفي ومن بين هذه العناصر:

- الحاجة إلى الشفافية الكاملة: وهذه الشفافية ينبغي اعتمادها وترسيخها من خلال الإفصاح تجاه السوق والمجتمع حول وضع المصارف، ومواقفها من رأس المال، وكذا إنجازاتها في مضمار التسويق المصرفي على مستوى القطر، فإن التزامات إدارة المصرف بمستلزمات الإفصاح سيجعلها مسؤولة أمام زبائنها وكذلك اتجاه الجهات الرقابية؛
- التعاون بين البنك المركزي والمصارف الأخرى: حيث يعد عنصرا أساسيا من عناصر نجاح إدارة المخاطر بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة والأعمال المصرفية بما يعزز دور البنك المركزي في ضبط السياستين النقدية والمالية، كما أن البنك المركزي بكوادره الخبيرة بالشؤون المصرفية هم الجهة القادرة على تصنيف البنوك وفق مستويات تعرضها للمخاطر وعلى أساس أيها أقل قابلية للمخاطر؛
- كما أن نجاح أسلوب إدارة المخاطر يتطلب منح استقلال كامل للبنك المركزي وذلك لكي يتمكن القيام بوظائفه بصورة متقنة وتقديم ونشر المعلومات الاقتصادية أما الجمهور.

3- <u>أدوات إدارة المخاطر:</u>

تتمثل أدوات إدارة المخاطر في الأساليب التي يمكن استخدامها عند التعامل بالمخاطر و يمكن تلخيص أهم هذه الأدوات في الأساليب التالية:

أ- **تجنب المخاطرة:** يرفض البنك أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم رغبته في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري أقل خطورة وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة ، أو امتناع البنك عن منح قروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية الطويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.[1]

ب- **التقليل أو التحكم في المخاطر:** يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر التقليل بأدنى تكاليف ممكنة من المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل أساليب التحكم في المخاطر كل من المداخل التي تهف إلى تقليل أو تجنب الخسائر ومجهودات الرقابة، وفي هذا الأسلوب فإن البنك لتقليل المخاطر يقوم أساسا بـ:

- رصد سلوك القروض من أجل استبيان علامات التحذير المبكر لمشاكل التوقف عن الدفع؛
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

ج- **نقل المخاطر:** نقصد بنقل المخاطر تحويلها من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن، فقد يقبل البنك بدفع عمولة خطر نقابل تحويل الخطر لمؤسسة أخرى تحويلا كليا أو جزئيا لعدم رغبته في المراقبة الدائمة لهذا الخطر، ويكون ذلك عن طريق تأمين القروض حيث يسنح التأمين بتغطية خطر المقابل وملاءة العميل، بالإضافة إلى توريق القروض.

د- **اقتسام المخاطر:** والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين تجنب ونقل المخاطرة)، وذلك عن طريق اقتسام المخاطر مع الغير خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة تحت ما يسمى بقروض المشاركة.

هـ- **التحوط:** والذي يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك خاصة الائتمان منها يستوحي الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى « لجنة إدارة المخاطر» تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة و قياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين «مسؤول المخاطر» لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر في كل بنك و تحديد الأسقف الاحترازية للائتمان و السيولة .
- تقييم أصول كل بنك و خاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر .

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص ص 314-315.

- استخدام أنظمة معلوماتية حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة للبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك.

ثالثا: إدارة المخاطر الائتمان وفق متطلبات بازل

تأسست لجنة بازل من مجموع الدول الصناعية الكبرى في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، ولضمان سلامة النظم المصرفية على مستوى العالم فقد وافق محافظو البنوك المركزية بالدول الصناعية الكبرى الممثلين لاثني عشر دولة، وكذا المجموعة الأوروبية خلال يوليو 1988 على مقررات بازل بشأن المعيار الموحد لكفاية رأس المال والذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولا من ناحية، وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان من ناحية أخرى[1]، وفيما يلي السمات الرئيسية لمقررات قواعد الحيطة والحذر وفق بازل لعام 1988 والمعروفة بـ **نسبة كوك** –COOKE RATIO– أو بازلI .

1– مقررات بازل I لإدارة مخاطر الائتمان ومؤشر كوك –COOKE RATIO–

بعد دراسات عديدة تبين للجنة بازل في عام 1988 أن العنصر الأساسي الكامن وراء حالات التعثر المصرفي هو عدم سداد التسهيلات من قبل مديني المصرف، وهذا ما يعرف بمخاطر التسليف أو مخاطر الائتمان (CREDIT RISK)، ومن جراء اختبارات متعددة تبين للجنة بازل أنه يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ بنسبة من الأموال الخاصة تكفي لتغطية احتمالات التعثر، فكانت نسبة الملاءة المعروفة بـ COOKE RATIO على الشكل التالي :

- **معدل كفاية رأس المال** = $\frac{\text{إجمالي الأموال الخاصة}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان}} \times 100 \geq 8\ \%$
- **رأس المال** = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.
- **الأصول المرجحة بأوزان المخاطر** = تبويب الأصول × أوزان المخاطر المخصصة .

ويجب أن لا تقل عن 8٪، ليتمتع المصرف بالملاءة الكافية التي تحميه من مواجهة الأزمات.

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سبق ذكره، ص31.

1- أقسام اتفاقية بازل I: في عام1988نشرت اللجنة الوثيقة المعروفة باسم **بازل I** [1]،وقد اشتملت الوثيقة على أربع أقسام[2]:

أ - مكونات رأس المال Constituents of Capital

ب - نظام أوزان المخاطر The Risk Weighting system

ج - النسب المستهدفة The Target Standard Ratios

د - ترتيبات المرحلة الانتقالية والتنفيذية Transitional and Implementing Arrangements

القسم الأول: مكونات رأس المال:

أ- **الشريحة الأولى (1 (Tier(Core Capital):** اعتبرت اللجنة أن العنصر الأساسي في رأس المال هي حقوق المساهمين والاحتياطيات المعلنة،وهي العناصر الشائعة والمعروفة في جميع أنظمة البنوك في العالم.

- **حقوق المساهمين:** وتعني الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة (ولا تشمل الأسهم الممتازة المتراكمة).
- **الاحتياطيات المعلنة:** وهي تلك الاحتياطيات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة أو علاوات الأسهم والاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية.

ب- الشريحة الثانية: رأس المال المساند ويتكون من:

- **الاحتياطيات غير المعلنة (Undisclosed Reserves):** هي الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر البيانات والحسابات الختامية للمصرف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية، ويجب أن تكون بطبيعتها لها نفس الجودة مثلا لاحتياطيات المعلنة.
- **احتياطيات إعادة التقييم**(Revaluation Reserves) [3]: تنشأ هذه الاحتياطيات من إعادة تقييم الأصول لتعكس قيمتها الجارية بدلا من قيمتها التاريخية، ويمكن أن تتم بطريقتين:
  - ✓ معادلة تقييم أساسية مقدمة من البنك للأصول ويحكمها القانون.
  - ✓ إظهار الممتلكات المالية في الميزانية بقيمتها التاريخية.

---

[1] Capital Adequacy, July 1988,International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards,www.BIS.org

[2] طارق عبد العال حمادة، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص130-133 .

[3] www.BIS.org / Capital Adequacy July 1988, p 20.

وأيا كانت طريقة التقييم فلابد من مراعاة احتمال تذبذب أسعارها، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم تقييمها بها، ويجب أن يتم خصم50٪ من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

- **المخصصات العامة / الاحتياطيات العامة للديون:** وهي التي تم استحداثها لمقابلة احتمالية الخسارة المستقبلية، والتييج بأن لا تعزى إلى أصول بعينها ولا تعكس تخفيضا لقيمة هذه الأصول.
- **القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل:** وهي التي تكون على شكل سندات لها أجل محدد يتجاوز خمس سنوات، ويتم استردادها (في حالة إفلاس البنك)بعد حقوق المودعين وقبل سداد ما يستحق للمساهمين،ولذلك فإنه يتم دفع فائدة مميزة لهذه الأدوات على أنه يجب أن يتم خصم 20 ٪ من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، بحيث يتم تخفيض الاعتماد على هذه القروض كلما اقترب أجل استحقاقها.

لقد وضعت لجنة بازل محددات للشريحتين السابقتين (Tier 1+2)[1]:

1-أن مجموع الشريحة الثانية يجب أن لا يزيد عن 100٪من الشريحة الأولى.

2-القروض المساندة يجب أن لا تزيد عن 50٪ من الشريحة الأولى.

3- المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25٪ من الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

4-إعادة التقييم يجب أن يتم خصم 50٪ من الفرق مابين سعر السوق والتكلفة التاريخية [2].

القسم الثاني: نظام أوزان المخاطر:

قامت لجنة بازل بتصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات واسعة بحيث تعطى كلفئة وزن مخاطرة يتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها.

تم إجراء تعديل جوهري عام 1996 على الوثيقة الصادرة عام 1988 بإدخال نوع جديد من المخاطر هو مخاطر السوق، الناتجة عن انخراط البنوك بشكل كبير في أنشطة التداول (Trading Activities) مما أدى لزيادة المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك، والتي لم تكن مشمولة بمعيار كفاية رأس المال، ولذلك فقد أصدرت لجنة بازل وثيقة بعنوان (The Amendment to the capital Accord to

[1] www.BIS.org / Capital Adequacy July 1988 , page 17

[2] موسى عمر مبارك أبو محيميد: "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، أطروحة دكتوراه منشورة مقدمة لقسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص102.

(Incorporate Risks والتي أدخلت مخاطر السوق إلى معادلة معيار كفاية رأس المال، وبناء عليه فعلى البنوك أن تحتفظ برأسمال لتغطية مخاطر السوق ، والتي تشمل المخاطر التالية :

- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الفائدة (Interest – Rate Risk)
- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الصرف (Foreign Exchange Risk)
- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (Securities Prices movements Risk).
- ✓ مخاطر تقلبات أسعار السلع (Commodity Prices Fluctuations Risk) .

حيث أصبحت نسبة كفاية رأس المال كالآتي:

نسبة كفاية رأس المال= $\frac{\text{رأس المال}}{\text{(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}} \times 100 \geq 8\ \%$.

2-مقررات بازل II كآلية لإدارة المخاطر:

لقد تأثرت القطاعات المصرفية خلال عقد التسعينات بالأزمات المصرفية التي حدثت في تلك الفترة وخصوصاً الأزمة التي أصابت المكسيك عامي 1994 / 1995، و كذلك أزمة جنوب شرق آسيا عام1998/1997، مما أثر على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً القطاعات المالية والمصرفية، هذه الأزمات دفعت لجنة بازل لدراسة أسباب لأزمات المصرفية في كثير من الدول، وتوصلت إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية من قبل البنوك المركزية[1].

بالإضافة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل I) أفرز عدة عيوب وجوانب ضعف جعله يتعرض لعدة انتقادات،دفع لجنة بازل لتحديث المعيار وتطويره ،ليعكس التغيرات فيه يكلو ممارسات الأسواق المالية والبنوك، وبنتيجة تحليل ما حصل علمت لجنة بازل أن مشكلة نسبة كوك هو أنها مجرد نسبة كمية (Quantative) تطبق على جميع المصارف مهما كان حجمها أو طبيعة وتنوع نشاطاتها، أو توسعها الجغرافي وخاصة مهما كانت طبيعة إدارتها، لذلك كان لا بد من إيجاد طريقة لاحتساب الملاءة المصرفية ليس فقط كمياً (Quantative)بل نوعياً (Qualitative)، لأنه كان لابد من فرض أموال خاصة لمواجهة المخاطر، ولكن لابد من فرض أموال خاصة إضافية لمواجهة نوعية الإدارة وقدرة المصرف على تحليل المخاطر وإدراكه لها.

[1] نبيل حشاد:"دليلك إلى إتفاق بازلII "،الجزء الأول، د.ط،اتحاد المصارف العربية، 2004، ص30.

لذلك أتت اتفاقية **بازل II** في عام 2000، تحت اسم نسبة ماك دونو (MAC DONOUGH) وبسبب تعقيداتها، قامت لجنة بازل، بالتعاون مع الصناعة المصرفية العالمية باختبارات عدة على مدى سنوات لدراسة ما تم التوصل إليه وتقرر تطبيق **بازلII** إبتداءً من 2007/01/01 .

وكان للتعديلات التي نتجت عن اتفاق بازلII أهداف يمكن تلخيصها كالتالي [1]:

1-تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي.

2-تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.

3-إيجاد التوافق، بأكبر قدر ممكن مابين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

4-تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

5- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك،ويجب أن تتاح المعلومات الكافية ،وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك،حيث إنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها [2].

1- أركان اتفاقية بازل II

تتكون اتفاق(بازل II) من ثلاثة أركان رئيسية هي[3]:

الركن الأول: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

الركن الثاني:عملية المراقبة الإشرافية.

الركن الثالث: انضباط السوق.

الركن الأول: الإطار الأول / الحد الأدنى من متطلبات رأس المال: تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، كما يتضح من المعادلة التالية[4]:

---

[1] ما هر الشيخ حسن: "قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص8.

[2] نبيل حشاد:"دليلك إلى اتفاق بازلII "، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] BIS,International Convergence of capital Measurement and capital standards, June 2004, pp5-6.

[4] Yu.Willem: « New Capital Accord Basle II »,VrijeUniversiteit , Amsterdam , January 2005 , p16 .

$$\text{Basel II ratio} = \frac{Tier1+Tier2+Tier3}{RWA+12.5*C_{mr}+12.5*C_{or}}$$

إذا احتساب معيار كفاية رأس المال وفقاً لما جاء به ماك دونو (MAC DONOUGH) وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي المالرأس}}{\text{مخاطر الائتمان}+\mathbf{12.5}(\text{مخاطر السوق}+\text{التشغيلمخاطر})} \times 100 \geq 8\ ٪$$

حيث:

Tier 1:الشريحة الأولى وهي رأس المال الأساسي .

Tier 2:الشريحة الثانية وهي رأس المال التكميلي .

Tire 3:الشريحة الثالثة وهي القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق .

Risk Weighted Assets:RWA الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان .

C_{mr}: رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق.

C_{or}:رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل.

عند حساب نسبة رأس المال، سيتم تحديد المقام أو إجمالي المخاطر، عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5 (أي المقابل للحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر)، وجمع الأرقام الناتجة على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان، ويتم حساب الحد الأدنى لرأس المال بقسم البسط على المقام [1].

حيث عرضت وثيقة المشاورات الخاصة بمقترحات الاتفاقية الجديدة ثلاثة مناهج لتحديد رأس المال المرجح وفق المخاطر الائتمانية وهي "المنهج الموحد"، منهج "مجلس التصنيف الداخلي الأساسي"، منهج "مجلس التصنيف الداخلي المتقدم"، والهدف من التخيير بين مناهج بديلة هو تشجيع ثقافة لتسيير المخاطر في الوسط المصرفي من خلال مطالبة المصارف التي تطبق نظم موحدة في تسيير المخاطر برأس مال أقل من غيرها، وسيقوم مفتشو الرقابة والإشراف على المصارف بالتحقق من نظم تسيير المخاطر لدى المصارف التي تختار تطبيق مناهج مجلس التصنيف الداخلي واعتمادا على تقييم

[1]Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank of International Settlements, June, 2006, p12 .

المشرفين للمخاطر يمكن للمصارف أن تنتقل من المنهج الموحد إلى المنهج الأساسي لمجلس التصنيف الداخلي ومنه إلى المنهج المتقدم لمجلس التصنيف الداخلي.

3- إدارة المخاطر البنكية وفق بازل III

نتيجة الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 2008، وكان المتسبب فيها البنوك العالمية بدأ التفكير في حل جدري للمخاطر التي تعترض البنوك، حيث صدرت اتفاقية " **بازلIII** " عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010[1]،أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، عن إصلاحات سميت "بازل 3" حيث جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير "**بازلII**" في حمايتها أو عدم التقيد بها أصلاً [2].

ومن أهم التوصيات التي جاءت في "**بازلIII**" نجد ما يلي [3]:

1- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة: تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية التي تبلغ 2٪ إلى 4.5٪، إن متطلبات رأس المال الفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخر بناء على معايير صارمة،سوف يتم رفعها من 4٪ إلى 6.0٪،وقد أضافت الإصلاحات نوعا جديدا من رأس المال الذي يمكن تسميتها لأموال التحوطية الإضافية تحتفظ بها البنوك بنسبة 2.5٪ علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين، إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال (الحماية)هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية،وهكذا فإنا لحد الأدنى المطلوب من رأس المال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8.5 ٪ (6٪ لرأس مال الفئة 1 و2.5٪ لرأس مال الحماية) وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5٪ (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية) مقابل 8 ٪ في الوقت الراهن.

---

[1] سليمان ناصر: يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق «بازل 3» دون صعوبات، على الموقع: http://www.iifef.com تم الإنشاء 2011/03/23، تاريخ زيارة الموقع: 2011/08/25.

[2] سليمان ناصر: معايير «بازل 3» مهمة للبنوك الإسلامية في قضايا إدارة السيولة والحوكمة، المجلة المصرفية الإسلامية، على الموقع: http://www.iifef.com تم الإنشاء 2011/03/23، تاريخ زيارة الموقع: 2011/08/25.

[3] صالح السحيباني: "اتفاقية بازل 3، نهج عملي"، شركة الراجحي المالية إدارة البحوث، الرياض، السعودية، على الموقع: www.alrajhi-capital.com، تاريخ زيارة الموقع: 2015/08/25.

2- رأس مال تحوطي للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية [1]: لما كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو لقروض بمستوى عال،وتقترح هذه الإصلاحات تخصيص رأسمال تحوطي،لمقابلة أزمات تقلبا لدورات الاقتصادية في حدود 0٪ - 2.5٪ من حقوق المساهمين أومن رأسمال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل لبلد.

تهدف الإصلاحات المقترحة بموجبات اتفاقية " **بازلIII**" إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، إن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، ورغما عن أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأس مال ذي نوعية جيدة [2].

رابعا: أسلوب النسب المالي لقياس مخاطر الائتمان:

يعتبر أسلوب النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدمها إدارة المخاطر في التعرف على المخاطر المتربصة بها من أجل معالجتها أو على الأقل التقليل من حدتها، ففي دراسة قام بها (peter rose) سنة 2002 تحت عنوان: « إدارة البنوك التجارية: قياس و تقييم أداء البنك»، حاول التوصل إلى مجموعة من النسب المالية لقياس المخاطر الائتمانية سيتم عرضها من خلال الجدول الموالي و ذلك لتسهيل عملية التعريف و المقارنة :

الجدول رقم 01 : نسب مخاطر الائتمان

النسبة	القيمة المعيارية	المدلول
	أقل من 1,5%	تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول و قياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك، و بالتالي كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطر أكبر.
	محصورة بين 0,6% و 1%	تدل هذه النسبة على القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة و

[1] صالح السحيباني، اتفاقية بازل 3، نهج عملي، شركة الراجحي المالية إدارة البحوث، مرجع سبق ذكره.

[2] صالح السحيباني، اتفاقية بازل 3، نهج عملي، شركة الراجحي المالية إدارة البحوث، مرجع سبق ذكره.

		الناتجة عن عدم السداد، و كلما زادت هذه النسبة ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة القرض و قلة درجة المخاطر المرتبطة بها.
	يجب أن يكون أقل من0,99%	كلما ارتفعت قيمة البسط المتمثلة في الفرق بين الديون المعدومة مقارنة بالمقام، كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القروض.
		هي طريقة لقياس المخاطر الماضية (السابقة) التي كانت مصاحبة لقروض البنك، و هي تدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناءا على الماضي.
	يجب أن تكون أقل من 1%	و هي القروض التي دفعاتها انخفضت بشكل واضح، لذلك توقف البنك عن احتساب فوائدها كدخل، و هذه النسبة تفحص معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض.
		تمثل هذه النسبة درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة لأن رأس مال الصرف يعد خط الدفاع له أمام الخسائر المحتملة عند عدم دفع السداد.
		تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض، إذا كانت هذه النسبة أكثر من 3% لمحفظة القروض مما يدل على أن إدارة البنك محتفظة أو أن هناك ضعف في محفظة القروض (غير المنتجة).

		تستخدم هذه النسبة للتنبؤ فتقيس كم يحتفظ البنك باحتياطات لمواجهة القروض المستحقة و المعاد هيكلتها و تقاس الاحتياطات كنسبة من هذه القروض.
	محصورة بين: 60% و 80%	يطلق على هذه النسبة الرافعة المالية، و أن ارتفاعها لعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
	يجب أن تكون أقل من واحد	تدل هذه النسبة على كمية الودائع التي تم استثمارها في قروض من قبل البنك و زيادة في النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطر، فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع و ذلك من أجل ترك هامش السيولة.
	محصورة بين: 0,6% و1%	لأن مخصص الخسارة هو نفقة و يعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة (متوسط القروض =قروض (السنة1+السنة2) / 2).
		الأصول غير المنتجة هي الأصول التي لا تولد عوائد أو تولد عوائد و تضم القروض غير المستحقة و المجدولة.بمعنى أن أي زيادة في الأصول غير العاملة فالبنك سيواجه مشاكل و يمكن أن يكون مؤشرا سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
		تدل هذه النسبة على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطية الديون المشكوك فيها، إذ

		كانت درجة الحماية تصل إلى أكثر من 4 % من محفظة القروض، فإن المحلل الحق يدرك احتمالين: إن إدارة البنك متحفظة جذا – أو إن المحفظة تتكون من قروض غير منتجة أو لديها نسبة عالية من المشاكل.
	أقل من 0,5%	صافي الفوائد هو الفرق بين الفوائد المدينة و الذاتية و تدل هذه النسبة على مقدار تغطية صافي الفوائد للديون المعدومة، ليس لها قيمة معينة و إنما تقارن مع النسب التي تحققها البنوك المثلية.
	أكبر من 1 %	التسهيلات غير العاملة هي الديون التي استحقت و لم تدفع فوائد لمدة 90 يوم أو أكثر، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من واحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض التسهيلات غير العالمة بهامش كبير.

المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2013-2014 ، ص148.

الخاتمة:

على ضوء ما تم في مباحث الفصل الأول و من مفاهيم و أساسيات مختلفة و كذلك التعرف على أهمية ووظائف البنوك التجارية، فلقد توصلنا إلى أن البنوك تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد ولها أهمية كبيرة، إذ أنها تساهم و تساعد على تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات المؤسسات و المنشآت المختلفة، فهي تعمل على المساهمة و بشكل أكبر في تطوير المشاريع الاستثمارية و تنميتها و ذلك عن طريق تمويلها من أجل استمرارها و تحفيزها كما أن هذه المشاريع الاستثمارية القديمة أو الجديدة تدفع بالاقتصاد للرقي على المستوى المحلي و العالمي.

الفصل الثاني:

تقنيات و إجراءات منح الائتمان و المراحل التي تمر بها

مقدمة:

يعتبر القرض البنكي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، و من أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنك التجاري و المؤسسات المالية الوسيطة، إذ نجد أن الائتمان البنكي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة، بحيث لا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد ممكن أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه، فعلى مستوى البنوك فإن القرض البنكي هو الاستثمار الأكثر جاذبية للبنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح.

أما على مستوى الاقتصاد فإن القرض البنكي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد و عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد و ارتقائه.

و عليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقنيات و إجراء منح الائتمان.

المبحث الثاني: المراحل التي يمر بها الائتمان.

المبحث الأول: تقنيات و إجراء منح الائتمان:

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه اعتماد عدة تقنيات لمنحه القروض و من ثم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تحصيله.

المطلب الأول: مبادئ عملية منح الائتمان:

إن إقدام البنك على عملية منح الائتمان ينبغي أن تتم وفق مبادئ و أسس معمول بها في النشاط المصرفي ككل و هي ثلاث:

أولا: مبدأ الربحية:

إن أي بنك تجاري يحرص من خلال تقديمه للقروض على تحقيق أكبر عائد ممكن مثلا في سعر الفائدة و الذي يجب أن يكون معقولا، و يغطي تكاليفه في الوقت نفسه لذلك يعمد إلى توزيع أمواله في استخدامات مختلفة و تخفيض نفقاته و تكاليفه و ذلك أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية و مصلحة البنك تقتضي تحقيق أكبر فائض ممكن بين الإيرادات و النفقات فهو يسعى أن يكون كل عملياته التي يقدم عليها تنطوي عائدا إلا أنه عند تقديره لهذا العائد قد ينظر المدى البعيد – التسويق المصرفي – و البنك ليس له مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه فالبنك المركزي هو الذي يوضع الشروط الخاصة بالقروض و التي من شأنها زيادة أو تخفيض عائداته، لدى على البنك التجاري عند منح القروض أن يحرص على الحصول على سعر فائدة معقول يغطي تكاليفه هذا من ناحية أخرى فإن منح القروض للعملاء الذين يتعاملون مع كل أو معظم النشاطات تحقق عائدا للبنك الذي يحقق من التعامل مع العميل يحصر نشاطه في وجه واحد من أوجه النشاط المصرفي.[1]

ثانيا: مبدأ السيولة:

الذي يقضي إمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية و بأقل التكاليف لذلك تعمل البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل غالبا و تتعامل بالائتمان في السيولة العالية كما يمكن تعريف السيولة على أنها توفير نقود قانونية لدى البنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته النقدية دون أن يضطر إلى التصرف في أصوله بخسارة أي أن البنك يحتفظ لديه بأصول نقدية أو أصول يسهل تحويلها إلى نقود خسارة لمواجهة متطلبات السحب من ناحية أصحاب الودائع الجارية ففي الحقيقة أن السيولة

[1] بو النح نجاة و آخرون، كيفية منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 28.

تعتبر لأحد الدعائم التي يرتكز عليها البنك في كسب ثقة عملائه و ذلك بتمكينهم من النقود المالية فور نطلبها و دون تأخر و لا يمكن للبنك القيام بذلك إلا بوجود النقود حاضرة لديه و على ذلك يجب على البنك و هو بصدد توظيف موارده ببين الاستخدامات المختلفة أن يراعي سيولة مركزه المالي.

ثالثا: مبدأ الضمان:

بحيث يمنح القرض للأشخاص الذين يملكون القدرة على الوفاء و بفضل أن يصحب ذلك تقديم ضمانات ملموسة.

يمنح القرض إلى المتعاملين مؤهلين و موثوق بهم و أن مركزهم المالي جيد إلى درجة الاتجاه بالقدرة على الوفاء الالتزامات عند حلول آجالها من جهة و من جهة أخرى ينبغي توافر الضمانات الكافية و اللازمة لتغطية مخاطر عدم تسديد القرض في آجاله المحددة.

إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف لأموال البنك بغض النظر عن مصدرها هو الثقة لأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه و في الآجال المتفق عليها لذا يتوقف إقدام البنك من حيث متانة مركزه المالي و مدى احترامه لتعهداته و كيفية قيامه بالوفاء بتلك التعهدات، و هذا يعني أن البنك عليه التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة لذلك يمكن القول أن من العملية الائتمانية يتوقف على عنصرين هما:

1 - الآجال:

كلما طالت المدة الممنوحة لهذا القرض كلما زادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة، و كلما كانت العملية الائتمانية قصيرة الأجل وشيكة الحلول كلما كانت التقديرات المتعلقة بها إلى الصواب مما لو كانت بعيدة الأجل حيث تكثر المخاطر، و تتعذر الاحتمالات و يضعف اليقين من قيام المقترض برد المبلغ في تاريخ محدد.[1]

2 - الضمانات التي تصاحب العملية الائتمانية:

الضمانات المصاحبة للعملية الائتمانية تقسم العمليات الائتمانية من حيث الضمانات للعملية الائتمانية إلى ثلاثة أقسام:

- عمليات تستند إلى سلامة المركز المالي للمقترض فقط: قروض قصيرة الأجل.

[1] بو النح نجاة، مرجع سابق ذكره، ص29

- عمليات تنطوي في حد ضمانات خاصة: كعمليات خصم الأوراق التجارية بالإضافة إلى التأكد من المركز المالي للمقترض.
- عمليات يرافقها رهن بالإضافة إلى التأكد من المركز المالي للمقترض.

من هنا نلاحظ أن العنصر الأساسي و القاسم المشترك هو المركز المالي للتعامل و درجة الثقة التي يوجبها هذا المركز للبنك فكلما ضعف اقتناع البنك بدرجة أمان المركز المالي للمقترض تشدد في طلب تأمين أو ضمانات تكميلية.

المطلب الثاني: مضمون عقد القرض:

نجد أن عقد القرض يتم إبرامه بين البنك و العميل، و يجب أن يتضمن العقد العناصر المشكلة للقرض و من ثم يمكن تبيان أهم ما يتضمنه عقد القرض كما يلي:

أولا: مبلغ القرض أو مقداره: يستلزم تبيان قيمة القرض بالتحديد في عقد القرض و كذا العملية المستخدمة في تقديم القرض.

ثانيا: مدة القرض: يجب أن تكون محددة بدقة و متفق عليها و ذلك لمعرفة آجال استحقاق القرض.

ثالثا: معدل الفائدة: يجب أن يتضمن عقد القرض سعر الفائدة الممنوحة فلا يجب ترك ذلك دون تحديد.

رابعا: طريقة تسديد القرض: يعني هذا هل يتم السحب دفعة واحدة لقيمة القرض أو على عدة دفعات.

خامسا: طريقة حدق القرض استعمالاته من طرف المقترضين: يعني هل يتم سحب دفعة واحدة لقيمة القرض أو على دفعات أو يتم على شكل فتح اعتمادات لدى البنك.

سادسا: الهدف من القرض: يجب أن يشار في عقد القرض إلى نوع النشاط الذي يموله القرض و ذلك تجنبا للمخاطرة و خسارة أموال البنك

سابعا: فترة السماح: عقد القرض و يتضمن الفترة التي يكون فيها المقترض معفى من تسديد الفوائد و التي لا تسدد فيها أيضا أقسام القرض.

ثامنا: طبيعة و نوع الضمانات المقدمة: مقابل الحصول على القرض.

تاسعا: تحديد المحاكم المختصة و ذلك تعيين الكفيل المؤهل للتبليغ: في حالة وقوعه و بذلك تعيين الكفيل المؤهل للتبليغ.[1]

المطلب الثالث: العوامل موضوع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على القرض:

أولا: قدرة العميل على السداد:

و يقصد بها الإمكانية على القيام بسداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة و من بين المؤشرات المفيدة في هذا الصدد تلك التي تتعلق بتاريخ العميل في النشاط الذي يمارسه، و كفاءة المديرين و سمعتهم و أساليب و طرق ممارسة أوجه النشاط المختلفة، و مدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق و أن حصل عليها، و إلى جانب هذه المؤشرات التي تعتمد على الحكم الشخصي هناك مؤشرات أخرى موضوعية كربحية النشاط لعدد من السنوات و متوسط رصيد النقدية و حجم بسهولة و دون خسارة كبيرة، و تعتبر القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل و الميزانية العمومية مصدرا أساسيا لتلك المعلومات.

ثانيا: السمعة:

و هي السمات التي تكسف عن رغبة في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة و من بين مؤشرات الحكم على مدى رغبات العميل في السداد طول الفترة ا لتي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض الذي حصل عليه و الفوائد إلى أن يتم سدادها بالفعل، و يمكن للبنك الحصول علة معلومات مفيدة في شأن مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات و ذلك من واقع سجلاته إذ كان قد سبق و قدمت له قروض أما إذا لم يسبق لهم تقديم ائتمان لهذا العميل.

ثالثا: رأس المال:

استخدام اصطلاح رأس المال إلى نسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموارد المتاحة بحيث كلما ازدادت تلك النسبة كلما ازدادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل و يمكن للبنك الحصول على ما تحتاجه من معلومات من واقع الميزانيات العمومية من عدد السنوات و التي عادة ما يرافقها العميل مع طلب.

[1] أحمد نبيل النصيري، العلوم الاقتصادية، الطبعة 1، عمان،1991، ص138.

رابعا: الضمانات:

و يقصد بها الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على قرض و لا يجوز للعميل التصرف فيها، و في حالة فشله في سداد القرض و فوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل (الضمان القدم) لاسترداد مستحقاته و عادة ما يتضمن طلب.

خامسا: الظروف الاقتصادية:

يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل و على مقدرته.[1]

المطلب الرابع: إجراءات منح الائتمان:

إن عملية منح القروض من قبل البنوك تمر بعدة خطوات و مراحل، و عليه يمكن بيانها على النحو التالي:

[1] بو النح نجاة، مرجع سابق ذكره، ص32.

الشكل رقم 01: الخطوات التي تتبع لمنح القرض يعبر عنها في الشكل الموالي:

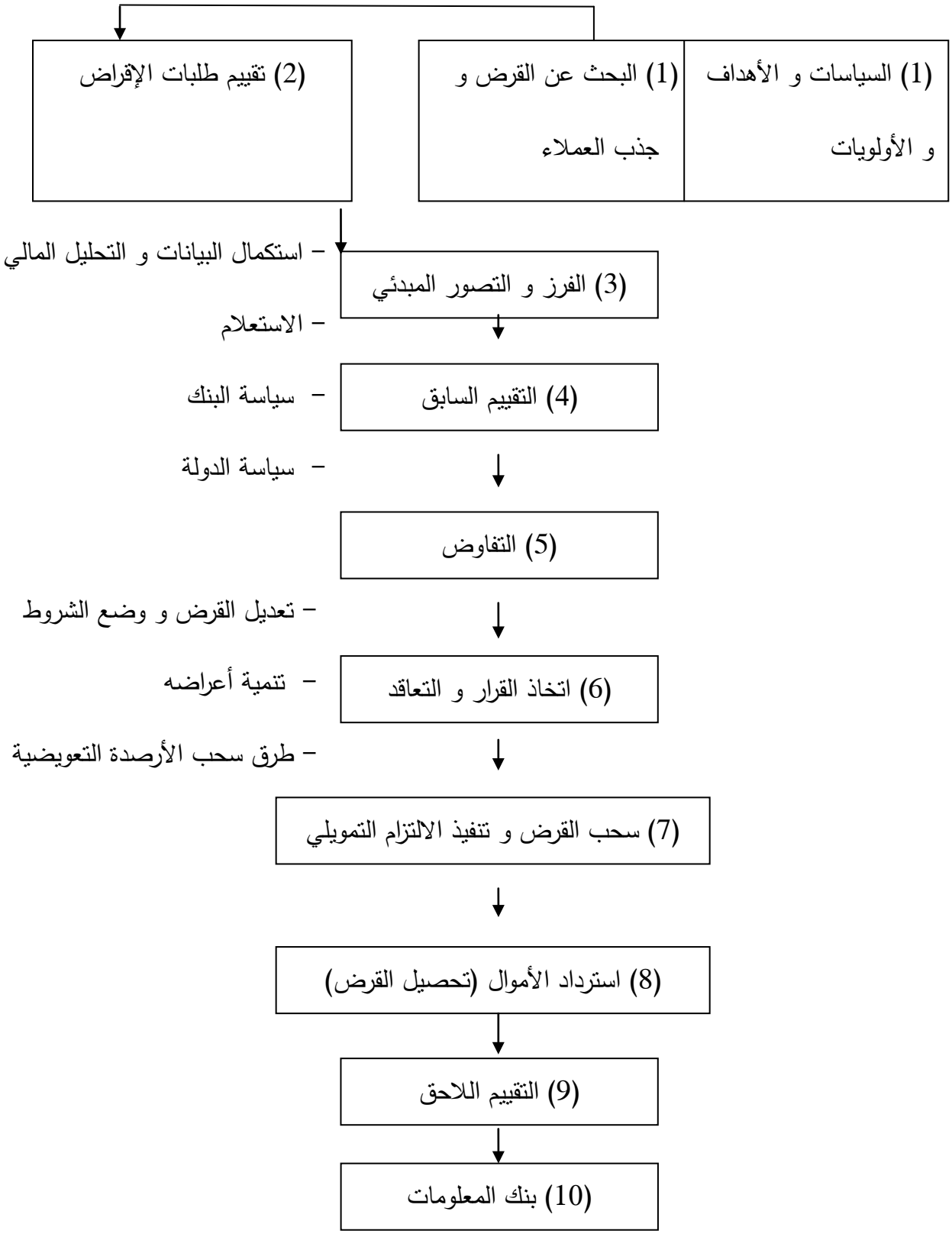

المصدر: عبد الحميد عبد الطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2008، ص 134.

و يتضح من الشكل أنه في إطار السياسات الإقراضية و الأهداف و الأولويات تتم الخطوات كالتالي:

أولا: البحث عن القرض و جذب العملاء:

حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء و البحث عن القرض لتسويق القرض.

ثانيا: تقديم طلبات الاقتراض:

و تقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك و يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكون بنك المعلومات.

ثالثا: الفرز و التصور المبدئي:

و تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة و المستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات و تبدأ عملية التحليل الائتماني ذ، و إجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك و سياسة الدولة.

رابعا: التقييم (السابق):

و تتم فيه وضع نتائج التحليل و الاستعلام و عمل تقدير المنافع و التكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك الذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

خامسا: التفاوض:

فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن تتم على أساس "أنا أكسب و أنت تكسب" و ليس على أساس 'أنا أكسب و أنت تخسر".

سادسا: اتخاذ القرار و التعاقد:

بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة و يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.[1]

سابعا: سحب القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة:

حين تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات و يتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط و يجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

ثامنا: استرداد الأموال:

عند استحقاق الأصل و الأقساط، يتم تحصيل القرض.

تاسعا: التقييم اللاحق:

و التقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت و معرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

عاشرا: بنك المعلومات:

و من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات و السجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها و العودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات و وضع الأهداف و الأولويات.

المبحث الثاني: المراحل التي تمر عليها عملية منح الائتمان:

عادة تضع البنوك سياسة مكتوبة ينبغي إتباعها عندما يتقدم العملاء بطلبات الإقراض، هذه الأخيرة يجب أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية التي تسمح للبنك بأخذ الصورة اللازمة عن هؤلاء العملاء، حيث يقوم البنك عبر هياكله المتخصصة بدراسة هذه الطلبات مستعملا في ذلك مجموعة من معايير التحليل و التي تكشف نقاط القوة و الضعف للعميل و تسمح له أن يحدد مكان الخطر، و عملة الائتمان من قبل البنك تمر بثلاث مراحل:

الأولى: مرتبطة بتكوين الملف و دراسته من الناحية الإدارية.

[1] بو العتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 62.

الثانية: تتعلق بتحليل و تمديد وضعية المقترض.

الثالثة: تمكن في حالة واحدة و هي الموافقة على القرض المعني و من يتم تحديد الاحتياجات المالية الفعلية.

المطلب الأول: المرحلة الإدارية (مرحلة تكوين الملف):

و في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات و الخاصة بالمقترض و القرض ذاته بغية تكوين ملف القرض المزعم تقديمه و دراسته و منحه أي أنه في هذه المرحلة تكوين ملف قرض و يتكون هذا الملف من:

أولا: مكونات القرض: و يشمل الوثائق التالية:

1 – **طلب القرض** : و هو وثيقة خطية يقدمها العميل للبنك، يوضح فيها نوع القرض المطلوب، و الأسباب التي تدعوه إلى الاقتراض، دراسات أولية للمشروع المراد انجازه، أنواع القروض التي سبق الحصول عليها و أسماء البنوك التي تعامل معها في الماضي و قد يكون في شكل نموذج محسوب من البنك ذاته و هو الأمر الغالب في بنوكها اليوم.

2 – **عقد القرض:** هو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض.

3 – **مستند كفالة:** إذا تعلق الأمر يقرض بكفالة شخصية (أي ضمان شخصي).

4 – **وثائق الرهن:** إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية، أو أصول مالية، أو تجارية، يتطلب بيانات تثبت ذلك.

5 – **وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة** : أي تبين التطورات الدائنة و المدينة لرصيد الزبون بالبنك

إن هذه الوثائق تشكل ملف القرض، لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص، لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض، لكي يشكل فيهل بعد الأساس المعتمد عند المتابعة و دراسة طلب القرض ذاته، علما بأن هذه الوثائق غالبا ما تكون موجودة في جميع أنواع القروض، مع بعض الاختلافات البسيطة تبعا لطبيعة القرض و نوعه.[1]

ثانيا: الدراسة القانونية و الإدارية لملف القرض:

من خلال هذه الدراسة يتم التأكد و التدقيق حول صحة الوثائق المقدمة و قانونيتها و سريان نشاطها، مثلا صحة السجل التجاري و نشاط المؤسسة، الاستغلال الشرعي لمقرات المؤسسة و مدى قانونية

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق الذكر، ص64.

المخول لهم بالإدارة و التعاقد باسم المؤسسة أو التعامل مع البنك، و التأكد من صحة البيانات المالية و المحاسبية المقدمة للبنك...إلخ.[1]

ثالثا: الاستعلامات عن العميل:

إن البنك يعمل جاهدا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه و سمعتهم الائتمانية، و في هذا الشأن يراعي البنك عند قيامه بالاستعلام عن عميله محددان أساسيان هما الوقت المستغرق في البحث و الحصول على المعلومات و تكلفة ذلك البحث، حيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في أقصر فتر ممكنة و بأقل تكلفة في الوقت نفسه، و إلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون غاية في الربحية.

إن البنك يهمه جميع المعلومات المتعلقة بعميله و نشاطه، و موقع أو قوة منتوجه في السوق و مستقبل نشاطه، و كذلك مدى توفره على موارد بشرية مؤهلة و كفاءة في مجال نشاطه، إن الأمر يتعدى ذلك ليشمل معلومات خاصة عن العميل ذاته فيما يتعلق بشخصه من حيث مدى صدقه و نزاهته في معاملاته سواء مع البنوك أو المتعاملين الاقتصاديين الآخرين و مدى وفاءه بعقوده مهما كان شكلها خاصة تلك المتعلقة بالقروض من جهات مختلفة هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله و سوف يلجأ إلى أقلها تكلفة و أكثرها منفعة (البنك) و لعل من أهم المصادر ما يلي:

1 - **البنوك و المؤسسات المالية الأخرى:**

حيث يتم الاتصال بتلك البنوك التي لا تبخل عن البنك فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها (حول العميل) في أوقات قياسية إن أمكن ذلك.

2 - **رجال الأعمال و التجار عامة:**

حيث عادة ما يكون لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة و لا يستهان بها في المجال التجاري و المالي، و ذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية وجديتها.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق الذكر، ص 65.

3 - **القوائم المالية و المحاسبية:**

فهي تشكل أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض، لذلك فإن البنك لا يدخر جهدا في تحليلها بكل دقة بحثا عن مواطن الضعف و مواطن القوة قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض، حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأن القرض.

4 - **المقابلات الشخصية:**

في الكثير من الأحيان خاصة إذا تعلق الأمر بقرض كبير القيمة و لمدة طويلة ينتقل أعوان البنك إلى محل أو مؤسسة المتعامل لاطلاع أكثر على نشاط العميل، و عادة ما يتم الحصول على معلومات هامة انطلاقا من هذه الزيارات للعملاء في مكان القروض، هناك في بعض الأنظمة البنكية يتم مركزة جميع المعلومات على طالبي القروض و كذا عن أصحاب القروض من مختلف البنوك، لدى البنك المركزي الذي ينشأ هيئة مختصة أو مصلحة خاصة بالاستعلامات عن طالبي القروض على المستوى الوطني، و التي مفادها جمع المعلومات من جميع المتعاملين مع البنوك الموجودة على تراب الدولة ككل حتى تكون على علم و على اطلاع دائم بطالبي القروض الممارسين (القدماء) و طالبي القروض الجدد، و من ثم نعمل على تزويد البنوك بالمعلومات الكافية و الآنية و في أقل وقت ممكن متى طلبت منها ذلك، علما بأنها تركز (البنوك المركزية) على مدى التزام المتعاملين بتسديد ديونهم عند استحقاقها.[1]

المطلب الثاني: مرحلة تقييم طلب العميل:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل و القرض و كذا تكوين ملف طلب الاقتراض بما تضمنته من معلومات متعلقة بالعميل ذاتهن أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية و المحاسبية التي قدمها العميل.

و قبل أن نتطرق إلى الدراسة الاقتصادية لملف القرض يمكن التطرق إلى تحليل وضعية المقترض الاقتصادية و ذلك من خلال:

أولا: تحليل محيط المؤسسة:

يمثل تحليل المحيط أهمية قصوى بالنسبة للبنك لأنه الذي يضمن آفاق التطور الايجابي أو السلبي التي تواجهها المؤسسة و محيط المؤسسة واسع متنوع و معقد و التحكم في كل عناصره ليس أمرا سهلا،

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق الذكر، ص ص 66-67.

لذلك يجب على البنك أن يركز على أهم هذه العناصر التي ليس لها تأثير على الصناعة كلها و الاقتصاد بأسره.

1- تحليل المحيط الاقتصادي العام:

يتركز تحليل المحيط الاقتصادي العام على دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية و تأثيرها على الآفاق المستقبلية للمؤسسة.[1]

- **الدخل الوطني و النمو الاقتصادي:**

أول المؤشرات التي يتم القيام بدراستها عد التحليل الاستراتيجي للمؤسسة هي دراسة الدخل الوطني و نموه و التوقعات المحتملة لهذا النمو، و أهمية هذا المؤشر تتمثل في معرفة الأوضاع المستقبلية لهذا الاقتصاد.

- **التضخم:**

التضخم هو من العوامل التي تقلص الثقة في المستقبل، إذ أن الارتفاعات المتوالية في مؤشر الأسعار 'التضخم) يمكن أن نستخلص منها استنتاجات عديدة غير مشجعة، فالاقتصاد الذي يتميز بموجات تضخمية هو اقتصاد يتميز بهشاشة الوضع النقدي، و يقلص هذا الأمر من احتمال أخذ قرارات بعيدة المدى على أساس وضع غير مستقر.

- **أفاق السوق و الطلب:**

و يركز لابنك على دراسة تطور الاستهلاك بصفة عامة، و تطوير السوق و الطلب المتعلقين بالسلع التي تنتجها المؤسسات طالبة القرض.

2- تحليل المعطيات الديموغرافية:

بالنسبة لإستراتيجية المؤسسة، تعتبر المعطيات الديموغرافية من العناصر الحاسمة التي تؤثر على القرارات التي تتخذها المؤسسة على المدى البعيد، و هي كذلك من العناصر التي يوليها البنك أهمية كبرى عند دراسة ملف طلب القرض.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص ص 133-134.

و تتبع أهمية دراسة المعطيات الديموغرافية من كون هذه الأخيرة تمثل الوعاء الطبيعي لعدد المستهلكين المحتملين، و بالتالي حجم الطلب الإجمالي، كما أن تطور هذه المعطيات يمكن أن يعطينا فكرة أولية و إجمالية عن الوضع الذي يكون عليه الطلب في المدى البعيد.

و يهم البنك كثيرا عند تقييمه لإستراتيجية المؤسسة فيما إذا كانت هذه الأخيرة قد أخذت المعطيات الديموغرافية بعين الاعتبار أم أهملتها، كما يهمه أن يدرس فيما إذا أعطت المؤسسة لهذه المعطيات الديموغرافية القراءة الحقيقية أم لا، و تنبع أهمية مثل هذا الاهتمام من كون أن المعطيات الديموغرافية و تطورها يمكن أن تؤثر تأثيرا عميقا على مختلف الأوضاع في المدى الطويل.[1]

3- دراسة المحيط التكنولوجي:

من وجهة نظر البنك عند دراسته للعامل التكنولوجي في إستراتيجية المؤسسة التي تطلب التمويل يهمه كثيرا أن يعرف نظرتها إلى التحولات التكنولوجية من حيث نوعها و استعمالها و تأثيرها على الأوضاع الإنتاجية و التنافسية، و في هذا المجال، ينظر البنك إلى هذه المسألة من ثلاث زوايا على الأقل.

- مدى قدرة و خبرة المؤسسة في التحكم في المستوى التكنولوجي المستخدم من إنتاج السلع و الخدمات في مجال نشاط المؤسسة.
- دراسة ماهية التحولات التكنولوجية التي بإمكانها أن تؤثر على نشاط المؤسسة سواء من حيث التحكم في الإنتاج أو من حيث القدرة على إدارة المنافسة.
- دراسة ما يجب أن تعلمه المؤسسة الآن فيما يتعلق بالعامل التكنولوجي حتى تكون قادرة على المنافسة في المستقبل.

4- دراسة تطور الصناعة و المنافسة:

إن تطور الصناعة و تأثيرها على التحول في طبيعة المنافسة تدفع البنك إلى أن يكون حذرا، و تجبره على القيام بتقييم متمعن للوضع التنافسي للمؤسسة في ظل محيط ديناميكي و صناعة متغيرة تؤدي بطريقة أو أخرى إلى تغيير حدود التحرك باستمرار و في هذا المجال، يطرح البنك نوعين من الأسئلة، يتعلق الأول بالتساؤل عن طبيعة المنافسين و قوتهم، و يتعلق الثاني بالتساؤل عن القوة الذاتية للمؤسسة و قدرتها على إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة تهديدات المحيط، و ضمن الصنف الأول يمكننا أن نجد أسئلة من الطبيعة التالية:

- هل أن المؤسسة تعرف منافسيها الأقرباء و البعيدين حسب أهميتهم و قوتهم؟

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق الذكر، ص ص 134-136.

- ما هي استراتيجياتهم، و ما هي الوسائل التي يستعملونها؟
- هل تعرف نقاط قوتهم و نقاط ضعفهم؟[1]

5- التحكم في متغيرات المستقبل المجهول:

عندما تقوم المؤسسة بالدراسات السابقة، فهذا يعني أنها تقوم الآن بجمع كل المعلومات التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على المستقبل.

و لكن هذا الأمر لوحده لا يكفي، بل يجب عليها أن تقرأ هذه المعلومات قراءة سليمة، و ذلك ما يبين في الحقيقة مدى قدرتها على التحكم في متغيرات المستقبل المجهول، و يعبر هذا الأمر عن قدرة المؤسسة، بناء على ما لديها من معلومات، على تحسس المستقبل أي توقع مختلف عناصر التهديد المحتملة التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة أو القطاع الذي تعمل فيه، و يعني التحكم في متغيرات هذا المستقبل المجهول أن المؤسسة قادرة على تحسس تطور عناصر المحيط الذي تعمل فيه، و توظيف تلك القدرة في وضع البدائل التي تسمح لها بالتكيف مع التطورات المحتملة و تجنب عناصر التهديد المتوقعة و هذا بالذات هو ما يعطي للبنك الثقة في إستراتيجية المؤسسة و قدرتها على تنفيذ هذه الإستراتيجية.

ثانيا: دراسة المؤسسة:

الهدف من حراسة المؤسسة هو تحديد نقاط قوتها و نقاط ضعفها، و هذا الأمر بالغ الأهمية على اعتبار أن إستراتيجية المؤسسة إنما تصمم على أساس نقاط قوتها، مع ضرورة معرفتها لنقاط ضعفها م أجل التقليل من تأثيرها على تطور المؤسسة، و يعتبر هذا العمل ذو أهمية كبرى، نظرا لأن الكثير من القرارات التي ترهن المؤسسة لسنوات طويلة سوف تتخذ بناء على الخلاصات التي يقدمها [2]، و لذلك يجب أن تشارك فيه هياكل المؤسسة، و تصل هذه الهياكل إلى وصف موحد و موجز و منسجم عن المؤسسة، و تستعمل كوثيقة أساسية توضع على أساسها إستراتيجية المؤسسة.

و تعرف نقاط قوة المؤسسة و نقاط ضعفها بواسطة القيام بمراجعة داخلية تشمل كل وظائفها، و هو في نفس الأسلوب الذي سوف نعرضه في الفقرات التالية.

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق الذكر، ص ص 137،138.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 139.

1- تحليل الوظيفة التجارية:

يهدف تحليل الوظيفة التجارية إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على تصريف منتجاتها، و ذلك في وجود مؤسسات منافسة، و في هذا المجال يطرح البنك تساؤلات حول نقاط معينة تعكس بشكل أو بآخر هذا الهدف.

- هل لدى المؤسسة معرفة بالسوق، و هل تتحكم في تطوراته؟ و هذا يهدف إلى معرفة فيما إذا كانت المؤسسة تعرف المستهلكين و رغباتهم و احتياجاتهم من جهة، و فيما إذا كانت تستغل بشكل جيد الإمكانيات و الفرص التي يتيحها هذا السوق من جهة أخرى، و من شأن هذه الأسئلة أن تكشف عن مدى قوة المؤسسة في تصريف منتجاتها و معرفتها للسوق في اتجاه تنمية الوسائل التي تمكنها من احتلال موقع أكبر فيه ، هل أن المؤسسة تعرف منافسيها و موقعها التنافسي؟ و هذا التساؤل يهدف بطبيعة الحال إلى معرفة فيما إذا كانت المؤسسة لها معلومات كافية حول المنافسين و قوتهم، و حول منتجاتهم و مدى استقبال المستهلكين لها، و انطلاقا من هذه المعلومات تحاول أن يعرف المركز التنافسي لهذه المؤسسة في السوق.
- هل تتحكم المؤسسة في توزيع منتجاتها؟ و يهدف مثل هذا التساؤل إلى معرفة مدى مقدرتها علا التحكم في قنوات التوزيع لمنتجاتها، و كذلك فيما إذا كان تعدد المنتجات لا يخلق لها مشاكل على مستوى التوزيع.

2- تحليل وظيفة الإنتاج:

عندما يقوم البنك بتحليل الوظيفة الإنتاجية للمؤسسة التي طلبت التمويل، فإن أول ما يقوم به هو تقييم الطاقة الإنتاجية المستعملة، و من شأن هذا التقييم أن يسمح له باستخلاص ملاحظات عامة حول فعالية استعمال أداة الإنتاج خاصة[1]، و في هذا المستوى ، يقوم البنك بطرح الأسئلة التالية:

- هل تتحكم المؤسسة في تسيير أداة الإنتاج؟ و يسمح مثل هذا التساؤل على الخصوص بمعرفة الطاقة الإنتاجية المستخدمة، و مدى قدرة المؤسسة على استغلال الاستثمارات التي تقوم بها استغلالا عقلانيا.
- هل استطاعت المؤسسة أن تحصل على قدرات و خبرات إنتاجية من خلال استخدامها لأداة الإنتاج؟ و يكون ذلك بالنسبة للمؤسسة التي استطاعت أن تقوم بذلك عاملا يساعدها على زيادة عالية أداة الإنتاج، و يمكن أن يؤدي هذا التحليل إلى استنتاج أكثر أهمية، و هو أن تحقق مثل هذا الأمر سوف يعطي الانطباع بأن المؤسسة تنتج منتجات تنافسية من حيث السعر و النوعية.

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق الذكر، ص 140.

3- تحليل الموقف المالي:

إن تحليل الموقف المالي للمؤسسة من طرف البنك يحتل اهتماما خاصا و فحصا عميقا، ذلك أن الموقف المالي للمؤسسة يرتبط بطريقة غير مباشرة مع طبيعة العلاقة التي يقدم على إقامتها مع هذه المؤسسة و هي عملية القرض، و لأهمية هذا الموضوع سوف ندرسه بالتفصيل في الفصل الثاني، إلا أنه يمكننا هنا أن نطرح أهم الأفكار حول الموقف المالي للمؤسسة و الذي ننظر إليه خاصة من جانبه الاستراتيجي.

- و أول ما يهتم به البنك هو دراسة مبدأ التوازن المالي للمؤسسة، و يسمح مثل هذا التحليل بالكشف عما إذا كانت المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة الموارد الدائمة، و هذا يعني من جهة أخرى أن البنك يريد أن يعرف فيما إذا كانت المؤسسة توجه فعلا القروض طويلة الأجل لتمويل عمليات استثمار.[1]
- تتمثل النقطة الثانية في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة، و يرمي مثل هذا التحليل إلى تحديد مستوى المديونية من أجل كشف مدى معقوليتها من جهة و مدى قدرة المؤسسة على تحمل هذا العبء من جهة أخرى.
- و يقوم البنك أخيرا بدراسة و تحليل التدفق المالي للمؤسسة، و من شأن هذا النوع من التحليل أن يسمح له باستنتاج فكرة عامة حول قدرات المؤسسة على تحقيق المردودية و قدراتها كذلك على تحقيق تدفقات مالية صافية إيجابية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية، و خاصة تلك الالتزامات الناجمة عن عملية الإقراض.

3- تحليل الوظيفة الإدارية:

إن الوظيفة الإدارية العليا هي التي تسمح بتعبة كل قدرات المؤسسة على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف العامة،و إذا استطاعت الإدارة العليا أن تحقق مهامها على مستوى التنظيم و الإشراف و التنسيق فهذا يعني أنها قد وفرت للمؤسسة فرص النجاح، و الحقيقة أن البنك يولي أهمية كبرى لتحليل هذه الوظيفة، و التي تعكس بشكل آخر مدى التصميم الموجود على مستوى كل هياكل المؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة، و ينعكس اهتمام البنك في عدة زوايا، يمكن أن نطرح أهمها فيما يلي:

- هل استطاعت الإدارة أن تقرأ متغيرات المحيط قراءة سليمة؟ و هل الأهداف التي وضعتها معقولة؟ و هل الوسائل التي سخرتها لذلك مناسبة؟و هذه الأسئلة مهمة جدا، و هي تعكس بشكل آخر قدرات الإدارة على مستوى التخطيط، و يعتبر ذلك من العوامل المهمة التي تقاس عليها قدرة أي إدارة على التحكم في التسيير.

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق الذكر، ص 141.

- هل تملك المؤسسة نظرة بعيدة المدى في تحليلها للأوضاع، و في القرارات التي اتخذتها؟[1]
- **الدراسة الاقتصادية:**

إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي:

- **العامل البشري:**

فالدراسة ترتكز على أهم عنصر ي الائتمان ألا وهو الثقة في العميل المقترض، هذه الثقة تعتمد أساسا على مدى نزاهة و التزام العميل بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه مع مرور الزمن.

- **العامل الاقتصادي:**

و هو يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي، بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع العني بالقرض.

- **العامل النقدي:**

دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم و إعادة الخصم و سياسة تأطير القرض ...إلخ من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا عن نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

- **العامل الاجتماعي:**

و هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية و الاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعوم تمويله، و كذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة التي يمكن أن تعود سلبا على العميل.

- **دراسة المنتوج:**

و هو يتعلق بدراسة طبيعة المنتوج هل هو كمالي، تنافسي، ضروري أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله، و من هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة، الجودة و الكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي.[1]

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق الذكر، ص 142.

- **دراسة السوق:**

و هي دراسة تهدف أساسا إلى الوقوف على نتائج أعمال مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله، و تحديد وزن المؤسسة في السوق و نصيبها في القطاع ككل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي و مدى استيعابها لكل من السوقين، فضلا عن مدى توفرها على الإمكانيات المادية و البشرية القادرة على التوغل في السوق بقوة، و مدى مواكبتها للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق، بهدف التيقن من قدرة العميل على زيادة ربحيته مستقبلا من خلاله الحفاظ على زيادة و كسب أسواق جديدة لمنتوجه.

- **الدراسة المالية:**

بناءا على الوثاق المالية و المحاسبية الممثلة في الميزانيات الفعلية أو التقديرية و كذا جدول حسابات النتائج الفعلية (التقديرية)، تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، من خلال جملة من المؤشرات المالية، التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و مردوديته المالية و ربحيته بشكل عام.[2]

في هذا المجال هناك الكثير من النسب المالية التي يمكن الاستعانة بها للوصول إلى الهدف المراد لذلك فالبنك يستخدم أقلها عددا و أكثرها دلالة، و التي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1- مؤشرات و نسب التوازن المالي قصير الأجل:

يمكن ذكر بعض المؤشرات و النسب التي تمكن البنك من معرفة التوازن المالي قصير الأجل و ذلك كما يلي:

1-1- بعض المؤشرات:

- **وضعية الخزينة:**

و هو ذلك المؤشر الذي يمكننا من خلاله معرفة الوضعية الحقيقية لخزينة المؤسسة، أي مجموع ما لديها من أموال جاهزة خلال دورة استغلالية ما، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة و التي تعتبر تحت تصرف المؤسسة و يمكن حسابها بالعلاقة التالي:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – سلفيات بنكية.

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 67، 68.

[2] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 68، 69.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

- **رأس المال العامل:**

و هو ذلك المؤشر الذي يبين كيفية تمويل الاستثمارات الثابتة للمؤسسة، و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

و عليه كي تكون المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية، ينبغي أن تكون لها خزينة صافية معتبرة، و يكون لديها رأس مال عامل موجب، حتى تكون المؤسسة في وضعية توازن مالي قصيرة الأجل و يمكن معرفة هذه الوضعية انطلاقا من حساب النسب المالية.

1-2- النسب المالية:

- **نسب السيولة:** و هي التي تكمن من معرفة مدى قدرة المدين على تسديد ديونه قصيرة الأجل عند حلول آجالها، و هي التي تتفرع إلى:
- **نسب السيولة العامة:** و حسب بالعلاقات التالية:

$$\text{ن.س.ع} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

- **نسب السيولة المنخفضة:** و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ن. س. م} = \frac{\text{الأصول المتداولة – قيم الاستغلال}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

فهذه النتيجة تبين لما مدى قدرة المدين على الوفاء بديونه قصيرة الأجل في وانها عن طريق أصوله المتداولة دون التصرف في قيم الاستغلال ممثلة في المخزن أو الذمم.

- **نسب السيولة الجاهزة:** و يعبر عنها بالعلاقة:

$$\text{ن.س.ج} = \frac{\text{النقدية الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 70،71.

فنسب السيولة الجاهزة تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة نقديتها الجاهزة و المتوفرة لديها دون حاجة إلى التصرف في قيم الاستغلال أو أوراق القبض قصيرة الأجل.

علما بأنه يمكن معرفة وضعية المؤسسة عن كريق حساب المؤشرات المنوه عنها سلفا أو باستخدام النسب أعلاه، دون الحاجة إلى حساب الاثنين معا.[1]

1 - <u>مؤشرات و نسب التوازن المالي طويل الأجل:</u>

كما سبق و أن ذكرنا أن هناك الكثير من النسب و المؤشرات المالية في هذا المجال، لذلك يمكن ذكر أهمها:

- **نسب التمويل الدائم:**

و هي تلك التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للموجودات الثابتة على أموال دائمة سواء تعلق الأمر بأموال مملوكة أو أموال في شكل ديون ماكثة بالمؤسسة لفترة طويلة في شكل ديون طويلة الأجل، و لعل أهم نسبة في هذا المجال:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{موجودات ثابتة}} \times 100$$

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}} \times 100$$

فالنسبة الأولى تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها لأصول الثابتة على أموال دائمة بشكل عام، أما النسبة الثانية تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأس مالها الخاص، و من ثم ينبغي أن تكون مساوية لـ 50% على الأقل للقول بأن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي طويل الأجل معقول.

- **نسبة المديونية:**

بالنسبة لمديونية المؤسسة، يمكن التمييز بين نسبتين أساسيتين و على درجة كبيرة من الأهمية هما:

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 71،72.

- **نسبة الاستقلالية المالية :** و هي تلك التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، أو بالأحرى مدى استقلالية المؤسسة في مصادر تمويلها لنشاط المؤسسة ككل، و يمكن التعبير عن هذه الاستقلالية بـ:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أموال دائمة}} \times 100$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع المطالب}} \times 100$$

إن النسبة المعيارية المعمول بها في مجال النشاط البنكي أساسا هي أن تكون النسبة الاولى مساوية أو تزيد عن 50% بينما النسبة الثانية ينبغي أن تتراوح في أحسن تقدير بين 30% أو 40%.

- **نسبة القدرة على الوفاء:** و هي تلك النسبة التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند آجالها المحددة أي عند استحقاقها، و هذه النسبة ضرورية بالنسبة للبنك، و يركز على معرفتها انطلاقا من البيانات المالية و المحاسبية المتوفرة لديه، و يمكن حساب هذه النسبة باستعمال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

فكلما كانت هذه النسبة اكبر من 50% و قريبة من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة لها إمكانية كبيرة على التسديد و من ثم بإمكانها أن تحص على قروض أخرى.

- **نسبة القدرة على الاستدانة:**

و هي تلك النسبة التي تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الحصول على المزي من القروض، و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{ديون طويلة و متوسطة الأجل}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100$$

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 73،74.

2 - **نسب النشاط:**

و هي تلك النسب التي تمكننا من الوقوف على درجة استقلال الموارد المتاحة لدى المؤسسة خاصة ما تعلق منها بالعناصر الحقيقية ممثلة في المخزون و العملاء و الموردون بشكل عام، و ذلك بالاعتماد على بعض النسب و المؤشرات منها:

مدة دوران العملاء و أوراق القبض = $\frac{\text{العملاء + أوراق القبض}}{\text{مبيعات السنة}}$ x 360 يوم

و هي تبين لنا المدة اللازمة لتحصيل ما للمؤسسة من ديون لدى العملاء أو هي شكل أوراق قبض.

مدة دوران العملاء و أوراق الدفع = $\frac{\text{العملاء + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}}$ x 360 يوم

تبين لنا المدة الممنوحة للمؤسسة لتسديد ما عليها من ديون اتجاه الغير، الموردين و أوراق الدفع و ينبغي أن لا تتجاوز هذه المدة فترة المنوه عنها سلفا.

- **معدل دوران المخزون** : و الذي يبين لنا عدد المرات التي يدور فيها المخزون في السنة، فكلما ازداد هذا المعدل كلما دل على الاستغلال الفعال لمخزون المؤسسة و دل على التحويل الكفء لعناصر إنتاجها إلى منتوجات تامة، و كذا تسويقها في فترة قصيرة من الزمن مما يؤدي إلى تحسين رقم أعمالها، و يقاس هذا المؤشر بالعلاقة:

معدل دوران المخزون = $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{متوسط المخزون}}$ x عدد المرات

3 - **نسب المردودية:** [1]

عادة ما يتم التمييز بين المردودية المالية التي تبين لنا قدرة المؤسسة على تحقيق عائد مالي في نهاية دورتها الإنتاجية، و المردودية الاقتصادية التي تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال العقلاني و الرشيد لجميع الموارد المتاحة لديها بحيث يمكنها هذا الاستغلال من تحقيق رقم أعمال كافي لجلب ربح وفير للمؤسسة، و عليه يمكن حساب النسبتين التاليتين:

نسبة المردودية = $\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ x 100

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 75- 76.

و التي تبين لنا مردودية وحدة نقدية وحدة ثم استثمارها في نشاط معين، فكلما ازدادت هذه النسبة كلما دلت على الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد المتاحة للمؤسسة، ة دلت على فعالية التسيير من قبل البنوك.

$$\text{نسبة المردودية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

و هي كذلك تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع أصولها بشكل فعال بحيث يمكنها ذلك من تحقيق ربح وفير، و من ثم فكلما زادت هذه النسبة كلما دلت على الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد المتاحة للمؤسسة مهما كان شكلها و نوعها.

بعدما يتم تكوين ملف القرض و تدقيق شروطه القانونية و الإدارية و إتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض ألا و هي تحليل الوضعية المالية لطالب القرض مهما كانت طبيعته، يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض من دون ذلك، حسب التنظيم المعمول به من كل بنك فيما يتعلق بمنح القروض، فإذا حدث و كان قرار عدم منح القرض لسبب من الأسباب، ينبغي عليه تبليغ المتعامل بقراره هذا أقرب وقت ممكن مع ذكر أسباب الرفض، و هنا تتوقف عملية دراسة القرض.

أما في حالة ما إذا اتخذ البنك قرار يمنح بموجبه إلى العميل القرض المطلوب، في هذه الحالة ننتقل إلى المرحلة الموالية و الأخيرة فيما يتعلق بتسيير و دراسة طلبات القروض ألا و هي مرحلة المتابعة و التسيير للقرض الممنوح.[1]

والجدولين التاليين يبينان ترتيب أصول وخصوم البنك و كيفية حساب هذه النسب من خلال القسم الأسفل والأعلى للميزانية.

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 78،79.

الجدول رقم2: القسم الأسفل من ميزانية البنك

الأصول	الخصوم
• مخزون مواد أولية • مخزون نصف مصنع • مخزون منتوج تام • مخزون إنتاج قيد الإنتاج • مخزون لدى الغير • مخزون بضائع	• تسبيقات تجارية من الزبائن • موردون • أوراق الدفع • قروض الاستغلال • ضرائب واجبة الدفع
مخزونات (قيم الاستغلال) (1)	قروض قصيرة لدورة الاستغلال (7)
• تسبيقات المودرين • تسبيقات الاستغلال • عملاء مدينون	• قروض الشركاء حليفة أقل من السنة • قروض أخرى من خارج دورة الاستغلال
مدينون دورة الاستغلال (2)	قروض قصيرة خارج لدورة الاستغلال (8)
• تسبيقات ضرائب TVA • مدينون آخرون خارج دورة الاستغلال	• القيم المستحقة لأجل قصير = (7) + (8) = (9)
مدينون خارج دورة الاستغلال (3)	تسبيقات مصرفية
القيم الغير جاهزة = 2+3 = (4)	• ضمانات بنكية • قروض الخزينة
القيم الجاهزة (5)	ديون مالية قصيرة الأجل (10)

الأصول المتداولة = (1) + (4) + (5) = (6)	الخصوم المتداولة = (9) + (10) = 11
الاستغلال (1) + (2) – (7)	احتياجات رأس المال العامل الكلي = (1) + (4) + (9)

المصدر: بو النح نجاة، مرجع سابق الذكر، ص 46.

الجدول رقم3: القسم الأعلى من الميزانية

الأصول	**الخصوم**
– القيم الثابتة	– الأموال الدائمة
– الأراضي	– الأموال الخاصة
– مباني	– رأس مال الشركة
– معدات و أدوات الإنتاج	– احتياطات
– معدات نقل	– مؤونات
– تجهيزات اجتماعية	– نتيجة بعد التوزيع
– تجهيزات و تركيبات	– فائض القيمة المعاد استثمارها
– قيم ثابتة أخرى	– الأموال الخاصة الصافية
– استثمارات قيد الانجاز	– الأموال الخاصة
– سندات المساهمة	– إعانة التجهيز فرق إعادة الخصم
– سندات التجهيز	– ديون طويلة الأجل
– مدينون آخرون على الاستثمارات	– الحساب الجاري للشركاء

– مدينون في شركات حليفة – مخزون أمان	– قروض طويلة و متوسطة الأجل
رأس المال العامل = أموال دائمة – أموال ثابتة	

المصدر: بو النح نجاة، مرجع سابق الذكر، ص 46.

المطلب الثالث: تسيير و متابعة القروض:

اعتمادا على نتائج الدراسة الاقتصادية و التشخيص المالي للزبون طالب القرض يتم اتخاذ قرار منح القرض و هذا يتطلب.

أولا: تحديد الاحتياجات المالية و الفعلية

من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية للزبون، يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية، عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالية في حدود الإمكانيات المالية للبنك، علما بأن تكلفة القرض تشمل عناصر مختلفة أهمها:

1 – **مبلغ الفائدة:**

و يتم حسابه انطلاقا من معدل الفائدة المطبق على القرض، فهذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتا طيلة فنرة القرض خاصة إذا كانت الفترة قصيرة، كما يمكن أن يكون عرضة للمراجعة باستمرار حسب الأحوال و الظروف الاقتصادية.

إن هذه الفائدة تمثل تكلفة للمقترض، و عائدا أو مدخولا بالنسبة للبنك، قد يتم دفعها مقدما على فترات أو مع أصل القرض ذاته.

2 – **العمولة و النفقات:**

و هي عبارة عن الأجر الذي يتقاضاه البنك لقاء أتعابه عند فتحه لملف طلب القرض، على اعتبار أن البنك تكلفه دراسة طلبات القروض و تكون ملفات إدارية تكاليف معينة ينبغي تغطيتها، و هذه التكاليف

تقع على عاتق طالب القرض لذلك فهي تدخل ضمن مكونات تكلفة القرض بالإضافة للعمولة، ينبغي أن تشمل تكلفة القرض لجميع تلك النفقات.[1]

ثانيا: المتابعة المالية للقرض:

إن هذه المتابعة أساسا تهدف للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القرض، لذل نجد أن البنك حذرا جدا في مجال تحديد كيفية صرف القرض و متابعة ذلك بكل دقة بحيث يتم الاتفاق على كيفية استخدام القرض و كيفية تسديده، بعدها يتم متابعة ذلك ميدانيا و بكل دقة، ضمن الإستراتيجية المالية للبنك التي لا تخرج عن:

- تمكين البنك من تلبية طلبات المودعين و تنفيذ التزاماته المالية.
- السماح للبنك بإعداد جدول للمتابعة الفعالة لجميع استخداماته و كذا موارده المالية.

ثالثا: تسيير ملف القرض:

حيث يتم تجميع جميع الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد، يشكل أساسا عملية تسيير و متابعة القرض ميدانيا، أي العمل على تجديد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض و ما تضمن هذا الأخير على أرض الواقع و يتم التركيز في هذا المجال على :

- كيفية صرف القرض.
- كيفية استخدام القرض أو أوجه استخدام القرض.
- كيفية التسديد و تواريخها.
- متابعة وضعية الضمانات.

علما بأن الزبون لا يمكن له صرف القرض إلا بفتحه حسابا بنكيا، كما أنه لا يمكن له البدء في استهلاك القرض إلا "برخصة القرض"، بعد كل هذه الإجراءات تتم عملية مباشرة في استهلاك القرض و متابعة القرض ميدانيا في استهلاكه نهائيا و كذا الوقوف و السهر على استرجاعه في أوانه المحدد، و في حالة وقوع نزاع تحال القضية إلى مصلحة المنازعات.[2]

[1] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 78،79.

[2] عبد الحق بوالعتروس، مرجع سابق ذكره، ص ص 79،80.

رابعا: المتابعة القانونية للأخطار:

قد يترتب عند تنفيذ القرض و متابعة بعض النزاعات، نتيجة إخلال أحد الطرفين شروط العقد المتفق عليها، أو نتيجة عدم التزام المقترض بالوفاء بقرضه عند حلول آجاله، أو أي شيء من هذا القبيل في هذا المجال، إن بنك الجزائر قد نص على ضرورة المتابعة القانونية للأخطار في تعليمة رقم 74-94 هذه التعليمة التي ترتكز أساسا على الخلاقات الناشئة بين البنك و عملائه، بحيث يسهر على أن تكون العلاقة بين البنك و العميل قانونية و دقيقة، لذلك عادة ما يتم التفرقة بين مرحلتين لمتابعة القرض، الأولى تتعلق بالمتابعة ما قبل النزاع و ذلك حسب الظروف، أما الثانية و هي تأخذ الشكل النزاعي خاصة إذا تعلق الأمر بعدم احترام أحد شروط عقد القرض.[1]

المطلب الرابع: معايير منح القروض

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا، وتلخص هذه العوامل في خمسة و هي:

1-المقدرة الإقتراضية لطالب الائتمان:

لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد، وإنما أيضا بأهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القاصر لأهداف معينة، ولكن الخوف من عدم اعترافهم بذلك وأنهم لا يسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد، وكذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص، فإنه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته.

إذا كان القرض لشركة أموال فلابد من دراسة سمعة وكفاءة إدارة الشركة وعلى أن يوقع على العقد المدير المسؤول[2].

2- السمعة:

يعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق، فرجل المبادئ و الأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والإخلاص ، والحكمة ، والمثابرة ، ولكن

[1] عبد الحق بوالعتروس، نفس المرجع، ص80.

[2] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص162 .

على أي حال يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية ، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.

من المحتمل أن شخص ما لا يمتلك هذه الصفات ورغم ذلك لديه الرغبة في أداء التزاماته، لذلك تقيد تصرفاته ومعاملاته السابقة في معرفة مدى رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي بهذه الالتزامات.

3- المقدرة على توليد الدخل:

إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات، فإذا كانت الأمانة والمثابرة والإخلاص والرغبة في السداد هي صفات مطلوبة، ولكن هذه الصفات في حد ذاتها ليست كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل، وبصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر وهي الأرباح:

الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض.

- مبيعات الأصول الثابتة.
- بيع المخزون السلعي.
- الاقتراض من الغير على أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

فقد يتم سداد القرض من حصيلة بيع الأصل الضامن، ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقات البنك بعملائه.

تتوقف قدرة المدين على أداء التزاماته على عدة عوامل كدرجة الثقافة والمركز الوظيفي، والعمر، والصحة والذكاء، وتعتبر خاصية الإدارة من العوامل الأساسية التي لا يجب إغفالها عند دراسة طلب الحصول على الائتمان من البنك[1].

4- درجة ملكية الأصول:

يجب أن يمتلك المنتج أحدث الآلات والأجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة، وكذلك الحال بالنسبة

لتاجر التجزئة لا بد أن يكون لديه مخزون من البضائع ووسائل لجذب العملاء ، لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضامن للقرض ويعتبر صافي الثروة (رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة) وحجمه مقياسا لمتانة المركز المالي والمحدد لحجم القرض

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص163 -164.

الذي يقدمه البنك، فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة تعكس ذكاء وفطنة الإدارة، بحيث تستخدم بعض من هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك، ورغم توافر هذه الضمانات فإن البنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات.

5- الظروف الاقتصادية:

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان ، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل[1] .

ولهذا يشير البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة، وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص165 -166.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن البنك يتبع عدة إجراءات في منحه للقروض و بالخصوص اعتماده على الضمانات التي تتعلق باسترجاع القروض، لان البنك يكون حذرا جدا في قبول الضمانات المختلفة، و يتحرى الدقة عند مراجعته و تفحصه لوثائق إثبات الحيازة أو الملكية للأشياء محل الرهن من قبل العميل،ففي حالة فشله في تسديد القرض وفوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل لاسترجاع مستحقاته.

ومن أجل ذلك يعتمد البنك بالدرجة الأولى على ملف القرض وإتباع مختلف العوامل عند تحليل طلب الحصول على القرض المقدم من طرف العميل ودراسته من جميع النواحي الإدارية،المحاسبية و المالية و المتابعة القانونية،وذلك بإتباع مختلف المؤشرات و النسب المالية التي تساعد على معرفة التوازن المالي للبنك.

فلهذا فإن عملية منح القروض تقوم على مراحل مختلفة من بداية طلب القرض حتى اتخاذ القرار النهائي سواء بقبول أو برفض هذا القرض.

الفصل الثالث:

دراسة حالة قرض استثماري

-بنك الفلاحة و التنمية الريفية-

مقدمة:

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى البنوك التجارية، حيث يمكن جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل و كذلك منح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، و يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك متخصص في القطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الحرفية و تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف، و ذلك بقصد تطوير الريف و دعم أصحاب المهن الحرة و تطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، كما يساهم في تنمية النشاطات التي تقوم بها مختلف المؤسسات العمومية و الخاصة و تمويل الأفراد عن طريق قروض صغيرة و متوسطة الأجل.

و سنتناول في هذا الفصل المفاهيم عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و

و بذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لقرض استثماري في وكالة القرارم 837

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

أكد الميثاق الوطني أهمية الإستراتيجية للفلاحة الجزائرية وهذا نظرا للطاقات الكامنة الموجودة في البلاد فيما يخص الموارد الفلاحية و مؤهلاتها من مناخ و تربة و غير ذلك مما يساهم في تنميتها، و نظرا للضرورة تبني الحاجيات الوطنية للمنتجات الغذائية فإن الفلاحة تكتسب أهمية كبرى، و تطورها أحد الأولويات التي ترتكز عليها الدولة لذا عليها إزالة جميع القيود و العراقيل عنها و دفع عملية التنمية الريفية موفرة لها الوسائل الضرورية.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هيكله التنظيمي:

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى القطاع الحكومي و جاء بمهمة تطوير القطاع الفلاحي والترقية الريفية و فيما يلي نشأته و مراحل تطوره.

أولا: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:[1]

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) هو عبارة عن حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 72- 206 المؤرخ في 07 جمادى الأولى 1402 الموافق لـ 13 مارس 1982 و الذي عدل بمرسوم 14- 85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 و هو عبارة عن شركة مساهمة (شخصية معنوية) ذات رأس مال قدره 330000000000 دج الكائن مقرها الرئيسي بـ 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة حيث يتمتع بالاستقلال المالي و يعد تاجرا مع الغير.

بدأ بنك "BADR " بـ 140 وكالة متنازل عنها من طرف BNA ليضم في الوقت الراهن 292 وكالة و 41 مديرية جهوية و 7 مديريات عامة و هذه الكثافة في زيادة و تطور مستمر وفق إستراتيجية من شأنها جعله البنك الشامل على المستوى الوطني.

و نظرا لأهمية الشبكة و أهمية تشكيلها و هدفها، صنف بنك BADR من طرف قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH طبعة 2001 المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية و المرتبة 668 في الترتيب العالمي بين 4100 بنك مصنف.

[1] مخطط تنظيم الوكالة النموذجية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، BADR، مرجع داخلي.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

يمكن إبراز تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من 1982 إلى 1990:

خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك آنذاك هو فرض وجوده في العالم الريفي بفتح وكالات في مناطق مختلفة ذات الصيغة الفلاحية و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

المرحلة الثانية: من 1991 إلى 2005:

بموجب صدور القانون 90/10 الذي نص على نهاية الفترة تخصص البنوك وسع بنك BADR أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي و الصناعات المتوسطة و الصغيرة PME/PMI بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات مميزة.

المرحلة الثالثة: من 2005 إلى الوقت الحالي:

عاد البنك إلى اختصاصه الأول (القطاع الفلاحي) لكن مع إستراتيجية أكثر توسعا بشروط أفضل و سياسة واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات و التسهيلات الخدماتية.

أما بالنسبة للمجال التقني فكانت هذه المرحلة بداية إدخال الإعلام الآلي:

1991: تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

1992: تتميز بما يلي:

1 - وضع برمجيات Progiciel Sybonc مع فروعه المختلفة للقيام بالعملية البنكية.

- تسيير القروض.
- تسيير عمليات الصندوق
- تسيير المودعات.

2 - إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

1994: تشغيل بطاقة التسديد و السحب BADR.

1996: إدخال عملية الفحص السلكي Télétraitement فحص و انجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي.

1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

2000: المرحلة الحالية تتميز بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة و جعل نشاطها و مستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق فمجال التدخل في تمويل الاقتصاد، بنك BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي و في نفس الوقت رفع معاونته للقطاع الفلاحي و فروعه المختلفة بصدد مسايرة التوقعات الاقتصادية و تحولاتها و الاجتماعية العميقة من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه.

2002: تعميم البنك الجالس على الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

2003: تبني بنك BADR لمبدأ حوسبة وسائل الدفع لم يعد مشروع فقط تم تحقيق ذلك منذ العاشر من يناير 2004 و ابتداءا من هذا التاريخ أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة اتصالات سلكية موثقة.

و من خلال التعرض إلى تطور بنك BADR تستطيع أن تقدمه في النقاط التالية:

1 -البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.
2 -استعمال SWIFT منذ 1991.
3 -استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
4 -الشبكة الأكثر كثافة.
5 -بنك شامل و عالمي يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.
6 -ما لا يقل عن 0.1 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية و البنكية.
7 -30% من التجارة الخارجية الجزائرية.
8 -أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات شخصية.
9 -الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة Logiciel.
10 -القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و عن بعد.

11 -ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.

12 -إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

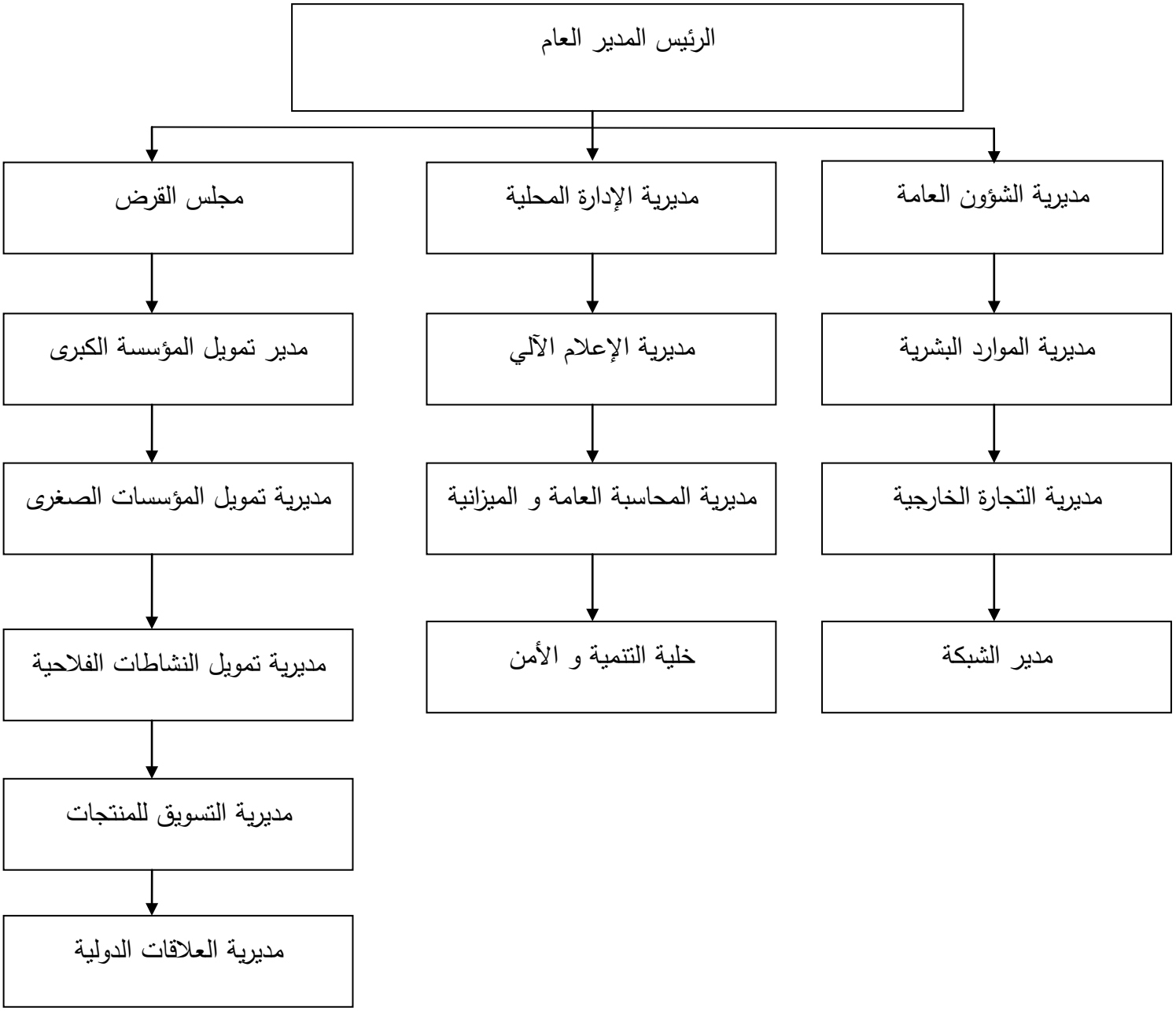

المصدر: مصلحة القروض.

المطلب الثاني: تعريف وكالة (BADR) القرارم قوقة و هيكلها التنظيمي:

تعد وكالة القرارم إحدى وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي تتكفل بتمويل القطاع الفلاحي حيث تعمل من أجل سد حاجيات الدائرة.

أولا: التعريف بالوكالة القرارم قوقة:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية ينتمي إلى القطاع العمومي، أنشأ بموجب المرسوم 82/ 106 المؤرخ في 1982/03/30 كمؤسسة مالية متخصصة في الزراعة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يتكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف ابنك الوطني BNA و أصبح يحتضن في يومنا هذا 286 وكالة و 31 مديرية جهوية و وكالة القرارم قوقة هي إحدى وكالات البنك الفلاحة و التنمية الريفية أنشأ في 19 سبتمبر 1983 و الذي يحمل العلامة 837 يتكفل بتمويل القطاع الفلاحي، و تقع في 1 نهج ساحة البلدية و يتوسط البلدية و اتصالات الجزائر و هذا يقربه من المواطن.

تتكون الوكالة من 13 موظف بالإضافة إلى 3 حراس يعملون بالتناوب و عاملين تنظيف.

يعمل البنك على تغطية احتياجات دائرة القرارم قوقة بالإضافة إلى البلديات المجاورة لها مثل: حمالة، سيدي مروان، الشيقارة، و ذلك بتقديم الخدمات لها، و تحتوي الوكالة على عدة مصالح نبينها من خلال الهيكل التنظيمي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة القرارم قوقة:

شكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لوكالة القرارم قوقة -837-

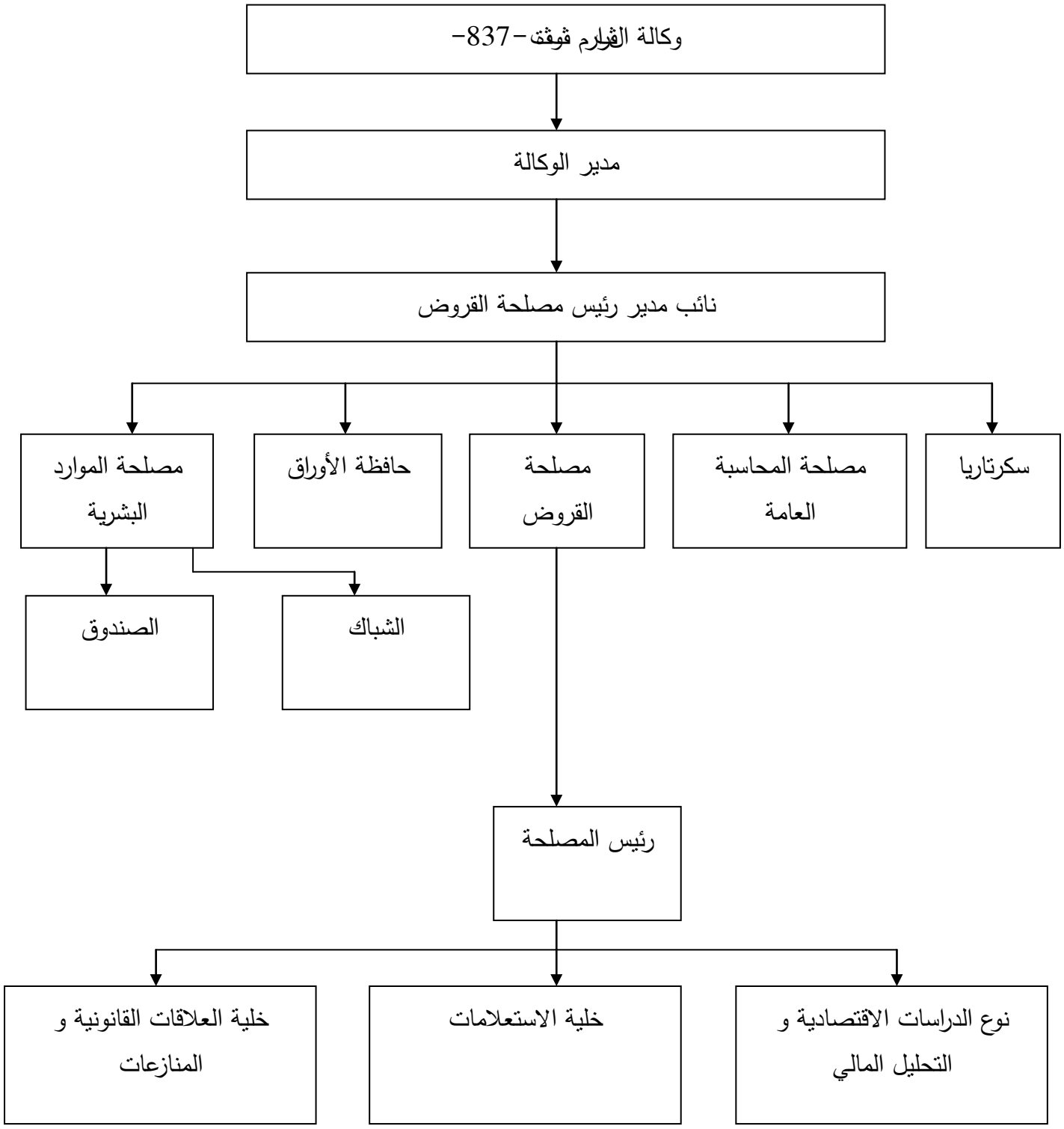

المصدر: أرشيف وكالة القرارم قوقة -837-

المطلب الثالث: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية مهام و أهداف يرتكز عليها من أجل إدارة أنشطتها و منح قروض للعملاء.

أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

1 - مهام إدارة الوكالة:

تتمثل الإدارة في مدير الوكالة و من مهامه:

- إدارة جميع أنشطتها المصرفية و الإدارية ضمن حدود و صلاحيات المعطاة له من الإدارة العامة.
- وضع خطة تنمية الوكالة و زيادة النشاط و الأرباح في الوكالة.
- دراسة طلب التسهيلات المصرفية و إبداء الرأي فيها و عرضها على المديرية الجهوية أو العامة إذا كانت خارجة عن حدود الصلاحيات المخولة له.
- الإشراف على تطبيق الأنظمة و الإجراءات الداخلية الصادرة عن الإدارة العامة.
- توجيه العاملين في الوكالة و الإشراف على العمل و إعطائهم التعليمات اللازمة لحسن أداء العمل.
- متابعة حركة الأعمال اليومية و خاصة الودائع و التسليفات و الإيرادات و المصاريف.

2 - مهام مصلحة التنمية البشرية:

هذه المصلحة تضم كل من الصندوق و البنك و لكل مهامه:

2-1- مهام الصندوق:

تتمثل في شخص واحد و هو أمين الصندوق و يقوم بالمهام التالية:

- قبض و دفع المبالغ النقدية للزبائن بالعملتين الصعبة و المحلية و ذلك بعد التأكد من صحة المستندات المقدمة و احتوائها على التواقيع المطلوبة.
- إعداد جزء يومي بحركة من الداخل و الخارج و ترصيد حركة الصندوق و كل عملة على حدى.
- إعطاء رصيد النقد في الوكالة للمدير و الذي يقوم هذا الأخير بمطابقة هذا الرصيد مع سجلات المحاسبة أو الكمبيوتر، و اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود فروقات.
- تسجيل عملية الدفع في سجل الصندوق الخاص.
- إقفال سجل الصندوق يوميا في آخر النهار و ذلك بعد التأكد من صحة الأرصدة المتعلقة مع الأرصدة المبينة في السجل.

- حفظ الأموال يوميا في الخزانة الحديدية و إقفالها.
- تحضير رزم الكلية و عدها و توضيحها.

2-2- مهام الشباك:

الشباك موضوع من مصلحة التنمية البشرية يعمل بالتنسيق مع مصلحة أو فرع الصندوق و مهامه:

- كشف الشيكات و التحويلات في حسابات الزبائن.
- السحب و الدفع للزبائن بالعملتين الصعبة و المحلية.

2-3- مهام مصلحة المحاسبة العامة:

- الإشراف على النفقات العامة في الفرع و إعداد القيود المحاسبية اللازمة.
- إعداد التقارير اللازمة على كافة حسابات الفرع و خاصة بالنسبة للأعباء و الإيرادات.
- إعداد الجرد الشهري للموجودات الثابتة و استهلاكها و مسك السجلات الخاصة بها و إعداد قيود مالية.

2-4- مهام مصلحة حافظة الأوراق:

تهتم هذه المصلحة بمعالجة مختلف العمليات التي تتعلق بالشيكات و الأوراق المالية المختلفة و من مهامها:

- استلام الشيكات الواردة من المقاصة و المحسوبة من عملاء المخزون و توزيعها على مختلف الفروع.
- متابعة عمليات تحليل الشيكات ما بين الوكلاء و إثبات ذلك محاسبيا إضافة إلى تحصيل الأوراق التجارية.
- تنفيذ الحوالات (الصادرة أو الواردة) إلى الوكالات و إثبات ذلك محاسبيا.
- فتح الحسابات البنكية.
- تقديم إحصائيات على الأوراق غير مسددة.
- استخراج الشيكات مضمونة الدفع.

2-5- مهام مصلحة القرض:

و هي المصلحة المهمة جدا في البنك و من مهامها:

- إعادة و تسليم عقود الالتزام للزبائن.
- شهادات الصفات المقدمة للزبائن و أحكام ضمان السداد.
- متابعة استعمال القروض الممنوحة للمستثمرين و السهر على سدادها و استردادها في أوقات استحقاقها.
- متابعة عملية تحقيق شروط البنك.
- متابعة العمليات المتعلقة بالأمور القانونية و المنازعات.
- إعداد و إرسال الإحصائيات المتعلقة بالبنك إلى المديريات الجهوية المركزية، هذه المصلحة تتكون من مجموعة من الفروع و لكل فرع مهام خاصة به.

- **مهام الاستعلامات:**

- تسليم طلبات القروض الواردة من الزبائن و الموافقة بسجل تجاري، عقد الشركة، في حالة وجودها، ميزانيات المؤسسة الأخرى 3 سنوات، بيان الأملاك العقارية.
- يحول القسم ميزانيات العملاء إلى قسم الدراسات لتحليلها و تبيان حقيقة وضعهم المالي.
- طلب التأكيد من قانونية المستندات المقدمة مع طلب القروض.
- يقوم عمال هذا القسم بالاستعلام عن العميل عن طريق المصاريف الأخرى.

- **مهام قسم الدراسات الاقتصادية و التحليل المالي:**

قسم الدراسات الاقتصادية و التحليل المالي هو القسم الذي يستلزم الميزانيات و يقوم بتحليلها لتحديد:

- نسبة الملاءة للشركة.
- نسبة المديونية للشركة و حجم التزاماتها تجاه الغير.
- تحديد قدرة الشركة على تسديد القروض و فوائدها.

- **مهام قسم القضايا القانونية:**

تقوم بدراسة كافة المستندات الواردة في طلب التسهيلات حول:

- الاطلاع على نظام الشركة.
- الاطلاع على الإيداعات و التأكد من مطابقة التوقيع على طلب التسهيلات مع الصرع في الإيداعات التجارية.
- تأسيس الشركة و تسجيلها في السجل التجاري.

- يطلع على بيان القيم الثابتة المقدمة من الشركة و يحصل على إفادات عقارية للتأكد من خلوها من أية رهونات و بعدها يقوم مسؤول القسم بإعداد تقرير يبدي رأيه حول هذه المستندات و ترفعه الإدارة التسليف القرار المناسب حول منح القرض مع تحديد نوعه و قيمته و مدته و الضمانات اللازمة كذلك و تبعث بوثيقة خاصة تسمى بـ Autorisation dènagement إلى المديرية الجهوية أو المركزية لإعطائها الموافقة أو رفضها، ففي حالة الموافقة فإن البنك يحرر وثيقة تعد بمثابة عقد بينه و بين الزبون هذه الوثيقة تبين قيمة القرض و نوعه، معدل الفائدة، بداية سريان العقد، طريقة التسديد، معدل التأخير(إذا لم يأتي المقترض بعد ستة أشهر لالتزام قرضا فإن البنك معفى بالتعاقد).

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

من أجل ضمان مكانة البنك بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات و الأهداف و يندرج ضمن هذه التوجيهات خيار إعادة المركز الاستراتيجي للبنك و إرجاعه إلى تطلعاته الأولى و هي تمويل التنمية الفلاحية و الريفية، و تتضح الخطوط الكبرى لهذه الإستراتيجية فيما يلي:

1 - الهدف من تمركز البنك و التمويل تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل و توجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة على جميع المستويات.
- قطاع الصيد البحري و المواد البحرية.
- تمويل برامج التنمية الريفية.

2 - يوجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية بذلك نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية من بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطه في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد مدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن، و الصندوق الوطني للسكن.

بالإضافة إلى أهداف رئيسية مسطرة من طرف إدارة البنك تتمثل فيما يلي:

- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

و بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات و هياكل داخلية و وسائل تقنية حديثة إلى صيانة و ترميم الممتلكات، و تطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك بتحديدات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء و ذلك بتوفير مصاريف تتكفل بمطالبهم و التعرف على حاجاتهم و رغبتهم و كان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة و أعلى عائد عن طريق القروض المتاحة و المتنوعة و احترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لقرض استثماري في وكالة الثرارم 837:

المطلب الأول: الدراسة الأولية لملف القرض:

تعتبر الدراسة المبدئية لملف القرض إحدى الشروط الأساسية لمنح القرض لذلك لا بد للتعرض إلى:

1 - مكونات ملف القرض: (أنظر الملحق 01)

أ - وثائق إدارية و قانونية:

- طلب خطي.
- صورة طبق أصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من شهادة الإقامة.
- شهادة ميلاد.

ب - وثائق محاسبية و جبائية اقتصادية و مالية:

- الوضعية الجبائية و الشبه جبائية.
- ✓ نسخة من جداول عدم الخضوع للضريبة.
- ✓ نسخة من الرقم الجبائي.
- ✓ نسخة من أداء مستحقات CNAS، CASNOS، CACOBATH.
- ميزانية و جدول حسابات النتائج لمدة 03 سنوات سابقة.
- تقدير خبير الحسابات.
- ميزانية و جدول حسابات النتائج تقديرية لمدة 03 سنوات.
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناؤه.
- فاتورة شكلية خاصة بالتأمين.
- العقد القانوني للقرض.

ج - **وثائق أخرى:**

- قرار الاستفادة من الامتيازات الضريبية ANDI.

2 - لمحة حول الملف:

- طبيعة المشروع: اقتناء الشاحنات.
- مكان المشروع: القرارم قوقة.
- نوع القرض: قرض متوسط المدى.
- تكلفة المشروع: 2.340.729.400 دج.
- قيمة القرض: 1.170.364.700 دج 50%
- المساهمة الفردية: 1.170.364.700 دج 50%.
- مدة القرض: اهتلاك 05 سنوات.
- معدل الفائدة: 5.50%.

3 - **معلومات حول طالب القرض:**

يعد صاحب المشروع من الزبائن الأوفياء للبنك، يتمثل النشاط الرئيسي في نقل البضائع على كل المسافات و الكائن مقره التجاري أو القاعدة التجارية بعنوش علي بلدية القرارم قوقة.

نظرا لاحتياجاته الخاصة لتوسيع المشروع و تطوير القدرات الإنتاجية أو الخدماتية، قام صاحب المشروع بطلب قرض متوسط المدى يمول به لشراء شاحنات نقل البضائع.

4 - الضمانات المقدمة من طرف الزبون: (أنظر الملحقين 02 ، 03)

أ - **الضمانات الاحتياطية الحاضرة:**

- رهن قطعة أرض مشيدة فوقها بناية تعادلها الخبرة.
- تعهد موثق يبرهن العتاد المراد شراؤه لفائدة البنك و التأمين الشامل ضد جميع الأخطار لفائدة البنك.
- دفع المساهمة الفردية المقدرة بـ 1.170.364.700 دج
- إمضاء سلسلة من السندات لأمر.(أنظر الملحق 04).
- شهادات ضريبية و الشبه ضريبية جديدة و مصفاة.
- اكتتاب الضمان لدى صندوق ضمان قروض الاستثمار.

ب - الضمانات الاحتياطية غير الحاضرة:

- رهن العتاد الممول لفائدة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- رهن المنقولات الممولة لفائدة البنك.
- اكتتاب بوليصة التأمين الشامل لفائدة البنك متجددة طول مدة القرض.
- **الفاتورة الشكلية:** لا بد أن يرفق الملف أو الدراسة بفاتورة شكلية من عند مورد معترف به و التي على أساسها تقوم الدراسة المالية.

5 - الزيارات الميدانية:

- **زيارة الموقع:**

يقوم البنك أو مصلحة منح القرض بزيارة ميدانية للموقع للتأكد من الوسائل و العتاد التي يحوز عليه الزبون (الآلات، الماكنات، ...) و معرفة مدى قدرته مستقبلا للقيام بنشاطه على أكمل وجه.

المطلب الثاني: الدراسة المالية:

ميزانية النشاط لثلاث سنوات: (أنظر الملاحق 05، 06، 07)

الميزانية العامة n+1

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاك	المبلغ الصافي	رقم حساب	الخصوم	المبلغ الصافي
2	الاستثمارات				1	أموال خاصة	
20	تثبيثات معنوية	-	-	-			
24	معدات الإنتاج	23,407,293.00	9,362,917.20	14,044,375.80	11	الأموال الاجتماعية و الشخصية	11,703,646.50
240	المباني	-	-	-			
25	تجهيزات الاجتماعية	-	-	-	12	أقساط مساهمة	-
28	الاستثمارات قيد الانجاز	-	-	-	14	المنح المستلمة	-
	المجموع	23,407,293.00	9,362,917.20	14,044,375.80	18	النتائج	6,765,741.40
					19	مؤونات الخسائر و التكاليف	-
						المجموع	18,469,387.90
3	المخزونات				5	الديون	
30	بضائع	-			52	قروض بنكية	9,362,917.20
33	منتجات نصف مصنعة	-			53	ديون المخزون	-
34	منتجات و أشغال قيد الانجاز	-			54	احتجاز حساب	-
35	منتجات تامة الصنع	-			55	ديون اتجاه الشركات	-

	المجموع	-			56	ديون الإنتاج	-
					58	تسبيقات بنكية	-
						المجموع	9,362,917.20
4	الحقوق				880	النتيجة الصافية	7,260,909.02
42	مدينو الاستثمارات	-					
43	مدينو المخزونات	-					
46	مدينو الاستغلال	-					
47	عملاء مدينون	-					
48	أموال رهن الإشارة	21,048,838.32	21,048,838.32				
	المجموع	21,048,838.32	21,048,838.32				
	المجموع.....	44,456,131.32	35 093 214.12	9 362 917.2		المجموع.....	35,093,214.12

الميزانية العامة n+2:

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاك	المبلغ الصافي	رقم حساب	الخصوم	المبلغ الصافي
2	الاستثمارات				1	أموال خاصة	
20	تثبيتات معنوية	-	-	-			
24	معدات الإنتاج	23,407,293.00	14,044,375.80	9,362,917.20	11	الأموال الاجتماعية و الشخصية	11,703,646.50
240	المباني	-	-	-			
25	تجهيزات الاجتماعية	-	-	-	12	أقساط مساهمة	-
28	الاستثمارات قيد الانجاز	-	-	-	14	المنح المستلمة	-
	المجموع	23,407,293.00	14,044,375.80	9,362,917.20	18	النتائج	25,730,296.00
					19	مؤونات الخسائر و التكاليف	-
						المجموع	37,433,942.50
3	المخزونات				5	الديون	
30	بضائع	-			52	قروض بنكية	7,022,187.90
33	منتجات نصف مصنعة	-			53	ديون المخزون	-
34	منتجات و أشغال قيد الانجاز	-			54	احتجاز حساب	-
35	منتجات تامة الصنع	-			55	ديون اتجاه الشركات	-

	المجموع	0.00			56	ديون الإنتاج	-
					58	تسبيقات بنكية	-
						المجموع	7,022,187.90
4	الحقوق				880	النتيجة الصافية	8,660,544.78
42	مدينو الاستثمارات	-					
43	مدينو المخزونات	-					
46	مدينو الاستغلال	-					
47	عملاء مدينون	-					
48	أموال رهن الإشارة	43,753,758.90		43,753,758.90			
	المجموع	43,753,758.90		43,753,758.90			
	المجموع.....	67,161,051.90	14,044,375.80	53,116,676.10		المجموع.....	53,116,675.18

الميزانية العامة n+3

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاك	المبلغ الصافي	رقم حساب	الخصوم	المبلغ الصافي
2	الاستثمارات				1	أموال خاصة	
20	تثبيثات معنوية	-	-	-			
24	معدات الإنتاج	23,407,293.00	18,725,934.40	4,681,358.60	11	الأموال الاجتماعية و الشخصية	11,703,646.50
240	المباني	-	-	-			
25	تجهيزات الاجتماعية	-	-	-	12	أقساط مساهمة	-
28	الاستثمارات قيد الانجاز	-	-	-	14	المنح المستلمة	-
	المجموع	23,407,293.00	18,725,934.40	4,681,358.60	18	النتائج	25,730,296.92
					19	مؤونات الخسائر و التكاليف	-
						المجموع	37,433,943.42
3	المخزونات				5	الديون	
30	بضائع	-			52	قروض بنكية	4,681,458.60
33	منتجات نصف مصنعة	-			53	ديون المخزون	-
34	منتجات و أشغال قيد الانجاز	-			54	احتجاز حساب	-
35	منتجات تامة الصنع	-			55	ديون اتجاه الشركات	-

	المجموع	0.00			56	ديون الإنتاج	-
					58	تسبيقات بنكية	-
						المجموع	4,681,458.60
4	الحقوق				880	النتيجة الصافية	10,186,099.74
42	مدينو الاستثمارات	-					
43	مدينو المخزونات	-					
46	مدينو الاستغلال	-					
47	عملاء مدينون	-					
48	أموال رهن الإشارة	47,620,043.15		47,620,043.15			
	المجموع	47,620,043.15		47,620,043.15			
	المجموع	71,027,336.15	18,725,934.40	52,301,401.75		المجموع	52,301,501.76

جدول إهتلاك القرض: (أنظر الملحق 08)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPEMENT RURAL

2016-04-24 : EDITE LE

CLIENT:	xxx	NUMERO DOSSIER	:	xxx	
NOM:	xxx	COMPTE REGLEMENT	:	xxx	
ADRESS:	xxx	COMPTE DE PRÊT	:	xxx	
		TYPE DE PRÊT	:	11-00 CREDIT MOYEN TERME EQUIPEMENT	
DUREE DU PRÊT:		TAUX AU PRÊT:		5.50 % <VARIABLE>	
DIFFERE:		TAUX T.V.A:		17.00%	
DUREE AMORTISSEMENT:		1ERE UTILISATION:		29-10-212	
PERIODICITE:		FIN UTILISATION:		25-01-2013	

CAPITAL PRETE	:	11.703.647,00			
CAPITAL MOBILISE (UTILISE)	:	10.430.000,00			
INTERETS DIFFERE	:	NEANT			
INTERETS INTERCALAIRES	:	144.498,96	T.V.A:	24.564,82	AU 31/07/2013
COMMISSION D'ENGAGEME	:	NEANT			

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	ETAT

13-07-31	10,430,000.00	1,043,000.00	273,787.50	46,543.88	1,363,331.38
14-01-31	9,387,000.00	1,043,000.00	246,408.75	41,889.49	1,331,298.24
14-07-31	8,344,000.00	1,043,000.00	219,030.00	37,235.10	1,299,265.10
15-01-31	7,301,000.00	1,043,000.00	191,651.25	32,580.71	1,267,231.96
15-07-31	6,258,000.00	1,043,000.00	173,051.08	29,418.68	1,245,469.76
16-01-31	5,215,000.00	1,043,000.00	146,599.44	24,921.90	1,214,521.34
16-07-31	4,172,000.00	1,043,000.00	116,004.78	19,720.81	1,178,725.59
17-01-31	3,129,000.00	1,043,000.00	87,959.67	14,953.14	1,145,912.81
17-07-31	2,086,000.00	1,043,000.00	57,683.69	9,806.23	1,110,489.92
18-01-31	1,043,000.00	1,043,000.00	29,319.89	4,984.38	1,077,304.27
TOTAUX		10,430,000.00	1,541,496.05	262,054.33	12,233,550.38

P.B: TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

P.S: LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

RESPOSABILITE BADR SIGNATURE DU

الميزانية الافتتاحية: (أنظر الملحق 09)

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	رقم حساب	الخصوم	المبلغ الصافي
2	الاستثمارات		1	أموال خاصة	
20	تثبيثات معنوية				
24	معدات الإنتاج	23,407,293.00	11	الأموال الاجتماعية و الشخصية	11,703,646.50
240	المباني				
25	تجهيزات الاجتماعية		12	أقساط مساهمة	
28	الاستثمارات قيد الانجاز		14	المنح المستلمة	
	المجموع	23,407,293.00	18	النتائج	
			19	مؤونات الخسائر و التكاليف	
				المجموع	11,703,646.50
3	المخزونات		5	الديون	
30	بضائع		52	قروض بنكية	11,703,647.00
33	منتجات نصف مصنعة		53	ديون المخزون	
34	منتجات و أشغال قيد الانجاز		54	احتجاز حساب	
35	منتجات تامة الصنع		55	ديون اتجاه الشركات	
	المجموع		56	ديون الإنتاج	

			58	تسبيقات بنكية	
				المجموع	11,703,647.00
4	الحقوق		880	النتيجة الصافية	
42	مدينو الاستثمارات				
43	مدينو المخزونات				
46	مدينو الاستغلال				
47	عملاء مدينون				
48	أموال رهن الإشارة				
	المجموع				
	المجموع.....	23,407,293.00		المجموع.....	23,407,293.50

الميزانية الجبائية لسنة 2009: (أنظر الملحق 10)

ACTIF الأصول

LIBELLE DES COMPTE	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS PROVISIONS	CODE	MONTANTS NETS
Frais Préliminaires	.....	.....	1	
Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles	.....	.....	2	
Terrains.....	.....	.....	3	
Batiments.....	.....	.....	4	
Instalations Complexes.....	.....	.....	5	
Matériel et Outillage.....	158,196.00	711,537.00	6	869,659.00
Matériel de Transport.....	.....	.....	7	
Emballages Récupérables.....	.....	.....	8	
Autres Equipements de Production et d'Exploitation	.....	.....	9	
Equipements Sociaux.....	.....	.....	10	
Investissements en cours.....	.....	.....	11	
Stocks.....	14,864,769.00	.....	12	14,864,769.00
Créances d'Investissements.....	.....	.....	13	
Créances de Stocks.....	.....	.....	14	

Créances sur Associés et sociétés Apparentées…..	…….	…….	15	
Clients……	…….	…….	16	
Autres Avances d'Exploitation……	…….	…….	17	
Disponibilités……	409,346.00	…….	18	409,346.00
Comptes Débiteurs Du Passif……			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF……	16,855,311.00	711,537.00	23	16,143,774.00
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	16,855,311.00	711,537.00	25	16,143,774.00

PASSIF الخصوم

	CODE	MONTANTS NETS
Fond Social……	30	5,000,000.00
Réserve Légale……	31	
Réserve Obligatoire……	32	
Autres Reserves……	33	
Plus-Value de Cession à Renvestir……	34	
Bénéfices à Reinvestir (Taux Réduit)……	35	
Plus-Value de Réevaluation……	36	
Résultats en instance d'Aflection……	37	1,499,627.00

Provisions pour Pertes et Charges.....	38	
Emprunts Bancaires.....	39	
Autres Emprunts.....	40	
Commptes Courants des Associés.....	41	
Fournisseurs.....	42	5,859,592.00
Impôts et taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour compte.....	43	772,439.00
Avance Bancaires.....	44	
Autres Dettes d'Exploitation.....	45	1,333,101.00
Comptes Créditeurs de l'Actif.....	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....	48	14,464,759.00
RESULTAT (Bénéfice de l'exercice).....	49	1,679,015.00
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....	50	16,143,774.00

جدول حسابات النتائج لسنة 2009: (أنظر الملحق 11)

RUBRIQUES	CODE	BEBIT	CODE	CREDIT
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
- Vente de marchandises			51	460,870.00
- "Marchandises consommées"	52	345,960.00		
MARGE BRUTE (51-52)			53	114,910.00
ACTIVITES DE PRODUCTION				
ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
Production vendue			54	34,197,530.00
prestations fournies			55	
production de l'entreprise pour elle-même			56	
transfert de charges de production			57	
fluctuation de la production stockée	59		58	
matières et fournitures consommées	60	21,518,732.00		
sous-traitance	61			
commissions -courtages-	62	3,000.00		
frets et transports	63			
loyers et charges locatives	64	4,891,500.00		
entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65			
frais de ptt. Gaz. Éléctricité. Eau	66	117,512.00		
frais de réception	67			
publicité	68			
frais de déplacement	69			
autres services	70			
VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	7,781,696.00
produits divers (y compris dividendes)			74	
transfert de charges d'exploitation			75	
frais de personnel	76	4,945,770.00		
taxe sur l'activité professionnelle	77	772,448.00		
versement forfaitaire	78			
autres impôts et taxes	79	36,183.00		
frais financiers	80			
frais divers (*)	81	32,041.00		
dotation aux amortissements	82	316,239.00		
dotation aux provisions	83			

RESULTAT D'exploitation (53 et 73 à 75- 72 et 76 à 83)	84		85	1,679,015.00
produits hors exploitation			86	
charges hors exploitation	87			
RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88		89	
RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	1,679,015.00
DEDUIRE: PART NON IMPOSABLE SUR PLUS VALUES DE CES SOIN D'INVESTISSEMENT	92			
Report déficitaire (exercice……)	93			
Autre déductions	94			
REINTEGRER :amortissements non déductibles			95	
Provisions non déductible as ou issés sans emploi pendant l'exercice			96	
autre charges non déductibles (*)			97	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97- 90 et 92/94)	99		100	1,679,015.00

تحليل البيانات من خلال الدراسة الميدانية:

بالرغم من صعوبات الحصول على البيانات المالية والمحاسبية من الوكالة البنكية إلا أننا حاولنا تفسير بعض النسب المالية التي تم الحصول عليها انطلاقا من الميزانية التقديرية للعميل طالب التمويل، للحكم على ملاءته المالية وقدرته على السداد في أجاله المحددة دون خطر على الوكالة البنكية.

جدول النسب:

النسب	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصةالأ	1,13	3,998	7,996
النتيجة الصافية للسنة الماليةا	0,62	0,73	0,87
النتيجة الصافية للسنة الماليةمج	0,21	0,16	0,19
مجموع الديونمجمو	1	0,13	0,08
الأموال الخاصةمج	1,25	1,66	2,50

النسب المالية: يكفي التعليق على نسبة التمويل الخاص:

1 - نسبة التمويل الخاص: $\frac{\text{الأموال الخاصةالأصول الثابتة}}{100} \times$

تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الخاصة و الأصول الثابتة و القيمة المثالية هي الواحد (1) ، فكلما كانت النسبة أكبر من (1) فالمؤسسة تتمتع بهامش و أمان، و من خلال الجدول نلاحظ أن المشروع في أمان و بالتالي فإن أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

2 - نسب الربحية و المردودية:

تعتبر هذه المجموعة واحد من الاتجاهات صعبة التحديد و القياس لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة ربحت، وأن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن الربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية بالإضافة إلى أن الربحية محاسبيا تتجاهل المخاطر المصاحبة لذلك.

3 - معدل العائد على الأصول:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

يعتبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة الأصول المستخدمة من طرف المؤسسة في تكوين النتيجة و يحسب بالعلاقة السابقة.

4 - المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

و تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة و هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة و الأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

5 - نسبة الاستقلالية المالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي (ديون) مقارنة بالمصادر الداخلية، و تقدر النسبة المثالية بـ(1)، كلما قلت النسبة عن (1) دل على لأن المؤسسة غير مستقلة مالية.

و من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة مستقلة ماليا فهي تعتمد على الديون أكثر من الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار:

- **القرار النهائي:**

بعد الانتهاء من عملية دراسة الملف سواء التأكد من صحة الوثائق الموجودة في الملف و التأكد من عدم صدور اسمه ضمن جداول مركزية المخاطر و جداول عدم الدفع، يرسل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال (المديرية الفرعية للاستغلال أو مصلحة القروض).

و التي بدورها تقوم بدراسة الملف مرة أخرى و ذلك عبر مجلس القبول المتكون من المدير الجهوي للاستغلال و مختلف المدراء الفرعيين.

- **مرحلة تلقي القبول:** (أنظر الملاحق 12، 13، 14)

بعد تلقي الرد بالقبول من طرف المديرية الجهوية للاستغلال بميلة بمصلحة القروض، تقوم بتسجيل معلومات القرض على جهاز للإعلام الآلي الخاص بالوكالة (SyBu) و منح وثيقة القبول للزبون موضح فيها جميع المعلومات الخاصة بالقرض.

بعد هذه العملية يقوم الزبون بإحضار جميع الضمانات الحاضرة السالفة الذكر و إرسالها مرة أخرى إلى المديرية الجهوية للاستغلال إلى الخلية القانونية التي تقوم بدورها بدراسة الملف أو الوثائق القانونية المقدمة من طرف الزبون و التي تقوم بدورها بإرسال تأكيد قبول الملف.

على مستوى الوكالة نقوم بتحرير اتفاقية القرض و تسجيلها في مديرية الضرائب.

- **مرحلة تقديم الضمانات:**

بعد حصول الزبون على المعدات موضوع القرض يقوم بالإبقاء بالتعهدات السابقة و هي:

- التأمين الشامل ضد جميع الأخطار لفائدة البنك.
- رهن حيازي من الدرجة الأولى للمعدات الممولة لفائدة البنك.
- تقيد رخصة سير معدات النقل بمصلحة تسجيل السيارات و العربات على مستوى الدائرة.

- **مراقبة القرض:**

يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى بعد حصول الزبون على المعدات للتأكد من مدى مطابقة النوع المقدم في الفاتورة الشكلية الأولى المقدمة من طالب القرض.

منح جدول الاهتلاك للزبون لمعرفة تواريخ استحقاق كل قسط و يبقى للبنك الحرية في إجراء زيارات ميدانية فجائية لمراقبة القرض أو الزبون.

نقوم بإرسال وثيقة تتضمن المعلومات الخاصة بالزبون بحصوله على قروض مركزية المخاطر و عدم تسديد القروض.

- **مرحلة تقديم الشيك:**

في هذه المرحلة بقوم بالطلب من الزبون إحضار فاتورة شكلية جديدة للتأكد من عدم تغيير الأسعار في حالة الزيادة فيتحملها الزبون.

و إحضار شهادة الإعفاء الضريبي: نقوم بحساب النسب المالية يعني نسبة مساهمة البنك و نسبة مساهمة الزبون، نقوم بضخ تلك المبالغ في حساب الزبون و بعد ذلك تحرير الشيك بمبلغ الفاتورة أو العتاد المراد شراؤه.

تقوم الوكالة بإرسال هذه الضمانات و الاحتياطات الحاضرة بالخلية القانونية للمجمع الجهوي للاستغلال بغرض تأكيد قبولها.

- **متابعة القرض بعد التحصيل:**

يتم تحصيل القرض على مستوى وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية على ثلاث مراحل:

1 - **ديون متعثرة للتسوية:**

و هي مجموع الديون التي تأخر أصحابها عن تسديدها لمدة 03 أشهر، و في هذه المرحلة يقوم البنك بزيارة ميدانية للزبون للاطلاع على الوضعية المالية له، و في حالة عدم تسديده للقسط في آجال استحقاقه يقوم البنك بإرساله إعذارا للزبون.

2 - **ديون معلقة:**

و تضم كافة الديون التي لم يتم تحصيلها لمدة 06 أشهر، و في هذه المرحلة يقوم البنك بتبليغ الزبون عن طريق محضر القضاء، مع العلم أن البنك دائما يسعى إلى التسوية الودية للقرض.

3 - **ديون مشكوك في تحصيلها:**

و هي الديون المتعثرة التي تعدت مدة عدم سدادها 09 أشهر، و في هذه المرحلة يصبح الزبون ملزم بتسديد القرض كليا عوضا عن سداد قسطين، و سيشرع البنك مع الزبون في التحصيل الجبري و السعي وراء تحقيق الضمانات.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية استخلصنا أن هذا البنك يقوم بتقديم عدة خدمات خاصة للمستثمرين، إذ يقوم بدراسة دقيقة لملف طلب هؤلاء المستثمرين من أجل منح و قبول هذا الطلب وفقا للشروط اللازمة، فهناك بعض الطلبات رفضت بسبب عدم التقيد بها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

كان هدف البحث التعرف على طرق منح الائتمان في البنوك التجارية، و ذلك باعتبار أن القروض المصرفية مورد أساسي للحصول على إيراداتها وفقا للإجراءات المنتهجة من طرف البنك في عملية منح الائتمان للمقترضين من اجل زيادة المشاريع الاستثمارية و توسيعها و عدم إبقائها جامدة.

فالإقراض هو أهم وظيفة للبنوك التجارية وهو الذي يترجم دور الوساطة المالية لهذه البنوك، و أن عملية منح القروض مهما كان نوعها أو أجالها يتوقف على دراسة شاملة لها، وذلك بتحليل المعطيات المتعلقة بطالبي القرض و أوضاعهم المالية.

ومن خلال هذا البحث، يتضح لنا أنه بالرغم من الصعوبات التي تواجه البنك منها المخاطر الائتمانية خاصة خطر عدم التسديد.

لذلك من أهم النتائج والمقترحات التي استخلصناها من خلال دراستنا بالتركيز على ما يلي:

- قدرة البنوك التجارية في معرفة المخاطر الائتمانية و كيفية إدارتها.

- يجب توفر كافة المعلومات و المعايير التي تسمح للبنك بمنح القرض للعميل.

- يعتبر القرض وسيلة للتعبير عن الثقة و الوفاء و مراعاة الوقت عند التسديد.

- تعمل القروض على خلق فرص العمالة و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة.

- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي.

- من خلال دراستنا الميدانية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبين لنا أن البنك يقوم بدراسة دقيقة و شاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه قصد التأكد من استرجاع مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عند تاريخ الاستحقاق.

الاقتراحات:

من خلال ما سبق ذكره يتضح بالرغم من القدرات و الكفاءات العالية التي يمتاز بها البنك إلا انه يجب أن يسعى إلى التطور والنجاح وهذا ما دفع بنا إلى وضع بعض الاقتراحات من بينها:

1 – ضرورة تطوير المصارف التجارية باستخدام آليات و تقنيات معاصرة؛ .

2 – ضرورة المتابعة و المراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجرى لمنح القروض ابتداء من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثم تسديده.

3 – على البنك إتباع سياسة أكثر صرامة مع الزبائن الجدد بهدف التقليل من خطر عدم التسديد.

4 – تطوير العلاقات بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية لتسهيل عملية التبادل خاصة في مجال الخبرات و الكفاءات.

5 – البحث عن السبل و الوسائل التي تمكنها من المنافسة.

6 – تكوين إطارات وطنية لإعادة النظر في برامج التكوين في مستوياتها المختلفة و تحسينها بما يخدم السوق البنكية المعاصرة.

7 – استعمال تقنيات و إجراءات التقدير الخطر الائتماني من اجل التطور و النجاح.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

1-1- الكتب:

1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 .

2- أحمد نبيل النصيري، في العلوم الاقتصادية، الطبعة 1، عمان، 1991.

3- حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، اللأردن–عمان، الطبعة الأولى، 2010.

4- زياد سليم رمضان محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، دار الصفاء، الطبعة 2، عمان، 1996.

5- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة 2011.

6- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

7- سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

8- سوزي عدلي ناشر، مقدمة من الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008

9- شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بالجزائر، 1992.

10- طارق عبد العال حمادة، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

11- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005 .

12- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الابراهمية، 2008.

13- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحق، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.

14- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، عمان، دار الفكر ناشرون و موزعون، طبعة 1، 2010.

15- محمد المعطي رضا الرشيد و آخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1992.
16- محمد كامل درويش، إدارة الأخطار و استراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقيات الجات، دار الخلود، بيروت، الطبعة الأولى 1996 .
17- محمود حسين الوادي، النقود و المصارف، دار المسيرة، الطيعة الأولى، 2010.
18- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، إسكندرية، 2010.
19- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
20- نبيل حشاد، دليلك إلى إتفاق بازلII، الجزء الأول، د.ط ، اتحاد المصارف العربية، 2004.

1-2- المقالات والمداخلات:

1- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.

1-3- المذكرات:

1- بو النح نجاة و آخرون، كيفية منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
2- جيهان حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، ورقلة، 2012، ص 10.
3- قدور المكي، الوساطة المالية ودورها في تحفيز الإستثمار، رسالة الماجستر منشورة، جامعة ورقلة، 2013.
4- موسى عمر مبارك أبو محيميد ، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه منشورة مقدمة لقسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

1-4- مواقع الإنترنيت ومراجع أخرى:

1- توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفي، الإدارة السليمة للمخاطر، قضايا و مواضيع الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2003، www.amf.org.ae. 2015/11/05.

2- سليمان ناصر ، معايير «بازل 3» مهمة للبنوك الإسلامية في قضايا إدارة السيولة والحوكمة، المجلة المصرفية الإسلامية، على الموقع: http://www.iifef.com تم الإنشاء 2011/03/23، تاريخ زيارة الموقع: 2015/08/25.

3- سليمان ناصر ، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق «بازل 3» دون صعوبات، على الموقع: http://www.iifef.com تم الإنشاء 2011/03/23، تاريخ زيارة الموقع: 2015/08/25.

4- صالح السحيباني، اتفاقية بازل 3، نهج عملي ، شركة الراجحي المالية إدارة البحوث، الرياض، السعودية، على الموقع:www.alrajhi-capital.com ، تاريخ زيارة الموقع: 2015/08/25.

5- وثائق ومعلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة لقرارم قوقة.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank of International Settlements, June, 2006.

2- BIS, International Convergence of capital Measurement and capital standards, June 2004.

3- Capital Adequacy, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, www.BIS.org, July 1988.

4- Yu. Willem: « New Capital Accord Basle II », Vrije Universities, Amsterdam, January 2005.

الملاحق

ملحق 01: وثائق ملف القرض

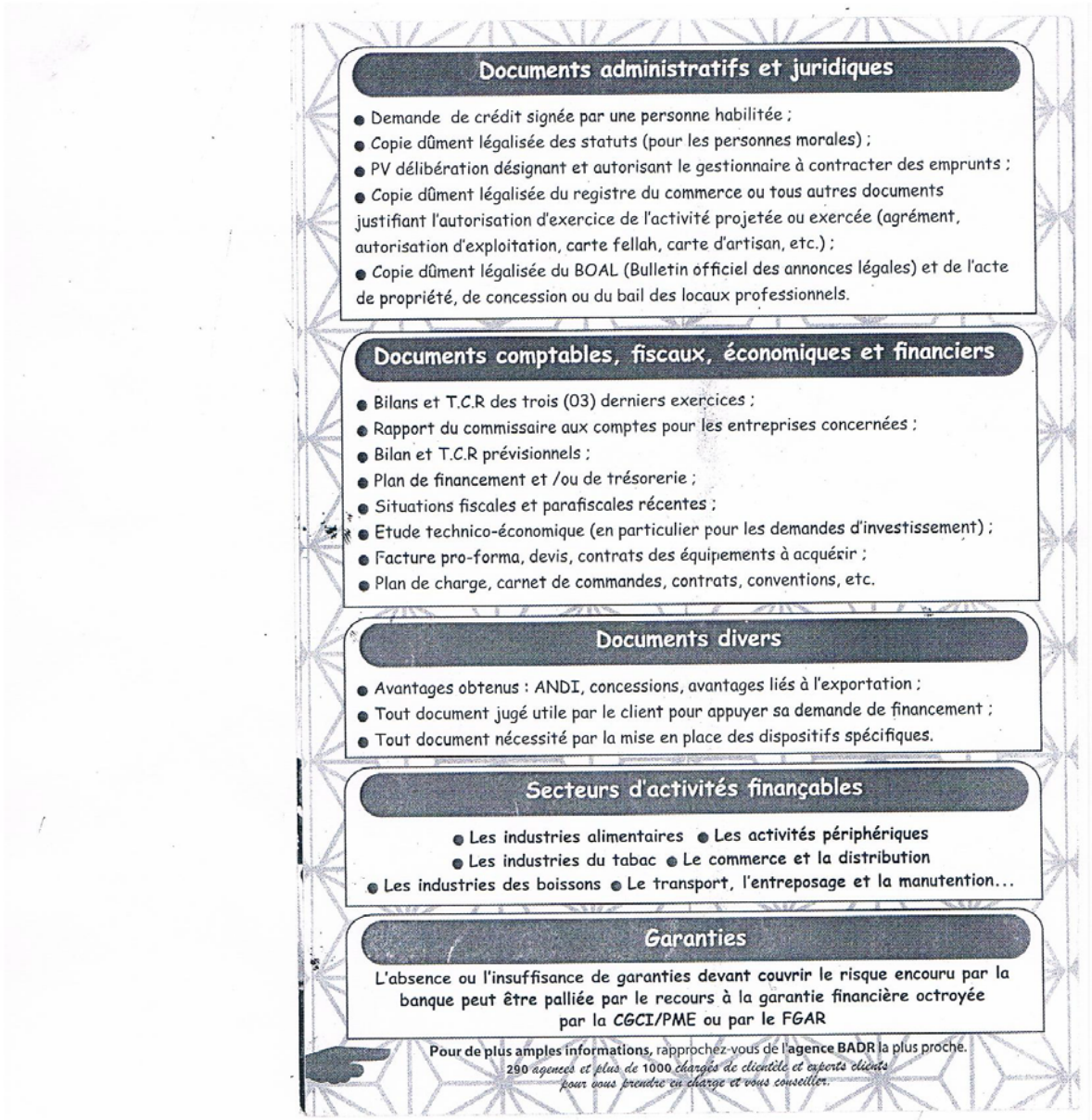

Documents administratifs et juridiques

- Demande de crédit signée par une personne habilitée ;
- Copie dûment légalisée des statuts (pour les personnes morales) ;
- PV délibération désignant et autorisant le gestionnaire à contracter des emprunts ;
- Copie dûment légalisée du registre du commerce ou tous autres documents justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (agrément, autorisation d'exploitation, carte fellah, carte d'artisan, etc.) ;
- Copie dûment légalisée du BOAL (Bulletin officiel des annonces légales) et de l'acte de propriété, de concession ou du bail des locaux professionnels.

Documents comptables, fiscaux, économiques et financiers

- Bilans et T.C.R des trois (03) derniers exercices ;
- Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées ;
- Bilan et T.C.R prévisionnels ;
- Plan de financement et /ou de trésorerie ;
- Situations fiscales et parafiscales récentes ;
- Etude technico-économique (en particulier pour les demandes d'investissement) ;
- Facture pro-forma, devis, contrats des équipements à acquérir ;
- Plan de charge, carnet de commandes, contrats, conventions, etc.

Documents divers

- Avantages obtenus : ANDI, concessions, avantages liés à l'exportation ;
- Tout document jugé utile par le client pour appuyer sa demande de financement ;
- Tout document nécessité par la mise en place des dispositifs spécifiques.

Secteurs d'activités finançables

- Les industries alimentaires
- Les activités périphériques
- Les industries du tabac
- Le commerce et la distribution
- Les industries des boissons
- Le transport, l'entreposage et la manutention...

Garanties

L'absence ou l'insuffisance de garanties devant couvrir le risque encouru par la banque peut être palliée par le recours à la garantie financière octroyée par la CGCI/PME ou par le FGAR

Pour de plus amples informations, rapprochez-vous de l'**agence BADR** la plus proche.
290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous prendre en charge et vous conseiller.

GRE MILA 055 بنك الفلاحة والتنمية الريفية MILA LE 29.10.2012

CELLULE JURIDIQUE ALE GRAREM « 837»

REF/HR/HR/ 43 /12

وصيغة تأكيد قبول الملف.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
04 NOV 2012
ALE GRAREM 837
ARRIVÉE N°

VALIDATION DES GARANTIES BLOQUANTES

RELATION: MR

ACTIVITE: ETP BHF

GERANT: MR

COMPTE: 837.

NATURE ET MONTANT DU CREDIT : CMT EQUIPEMENT D'un montant de 11.703.647,00

N°D 'ENREGISTREMENT : 1873/12

Faisant suite à l'autorisation d'engagement N°1684/12 du 24.10.2012, Signifiée par GRE MILA «055 »

En faveur de la relation ci-dessus, nous vous informons que les garanties et réserves bloquantes désignées ci- après sont conformes :

garanties bloquantes

- Hypothèque lot terrain élargi aux constructions à expertiser évaluée à 13.000.000,00 DA.
- Engagement de nantissement des équipements à financer, gage matériel roulant à financer et de souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR renouvelable pendant la durée du crédit .
- chaine de billet à ordre .

Réserves bloquantes :

-Versement en compte de l'apport personnel de DA 11.703.646représentant 50% du cout des équipements à financer . .

- Attestation fiscales et parafiscales récentes et apurées .

Concernant les garanties non bloquantes énumérées ci-après, nous vous invitons à suivre leurs réalisations et nous les transmettre dés nécessaires fait :

Garanties non bloquantes :

- Nantissement des équipements à financés
- Gage matériel roulant financé
- Souscription DPAMR renouvelable pendant la durée du crédit .

Réserves non bloquantes : /

Nous suivons.

LE DIRECTEUR DU GRE

COPIE : - S/DE – GRE MILA « 055 »

- S/D S R P

ملحق 03: اتفاقية القرض

*** اتفاقيـــة القـــــرض ***

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بـدر) شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينارٌ جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش. و الممثلة من طرف السيد .....

- المعين فيمايلي: "البنـــك"

من جهـة

و السيد: .....

(الاسم و اللقب أو عنوان الشركة، العنوان، المقر الاجتماعي، الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة.....إلخ)

- المعين فيمايلي: "المقترض

من جهـة أخرى

حيث اتفقا و أقرا على مايلي:.....

موضـــوع الاتفاقيـــة:

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

1- الشروط الخاصة للقرض:

نوع القرض: قرض متوسط المدى المبلغ: صحة العقد: 05 سنوات النسبة: المعمول بها

211.703.647,00 CMT Equipements

- الضمانات الاحتياطية الحاضرة: * رهن قطعة أرض مشيدة فوقها بناية * تعهد برهن العتاد المول لفائدة البنك والتأمين الشامل لفائدة البنك متجددة طول مدة القرض * إكتتاب الضمان لدى الصندوق ضمان قروض أو ستكما * إمضاء السندات لأمر * دفع المساهمة الفردية المقدرب 211.703.646,00 دج * الشهادة الجبائية وشهادة الجباية

- الضمانات الاحتياطية غير الحاضرة:

- رهن العتاد المول لفائدة ب.ف.ت
- رهن المنقولات المولة لفائدة البنك
- إكتتاب بوليصة التأمين الشامل لفائدة البنك متجددة طول مدة القرض

2- الشروط العامة للقرض:

المادة 1: مبلغ القرض:

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة2: موضوع القرض:

- بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية مخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الاطراف.

المادة 3: مدة القرض:

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير انه إذا كان الفرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة4: نسبة الفائدة المتغيرة:

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية .
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات:

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض:

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- يرخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على سندات لأم
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات ر العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد:

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن ان تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانا

ملحق 04: سند الأمر

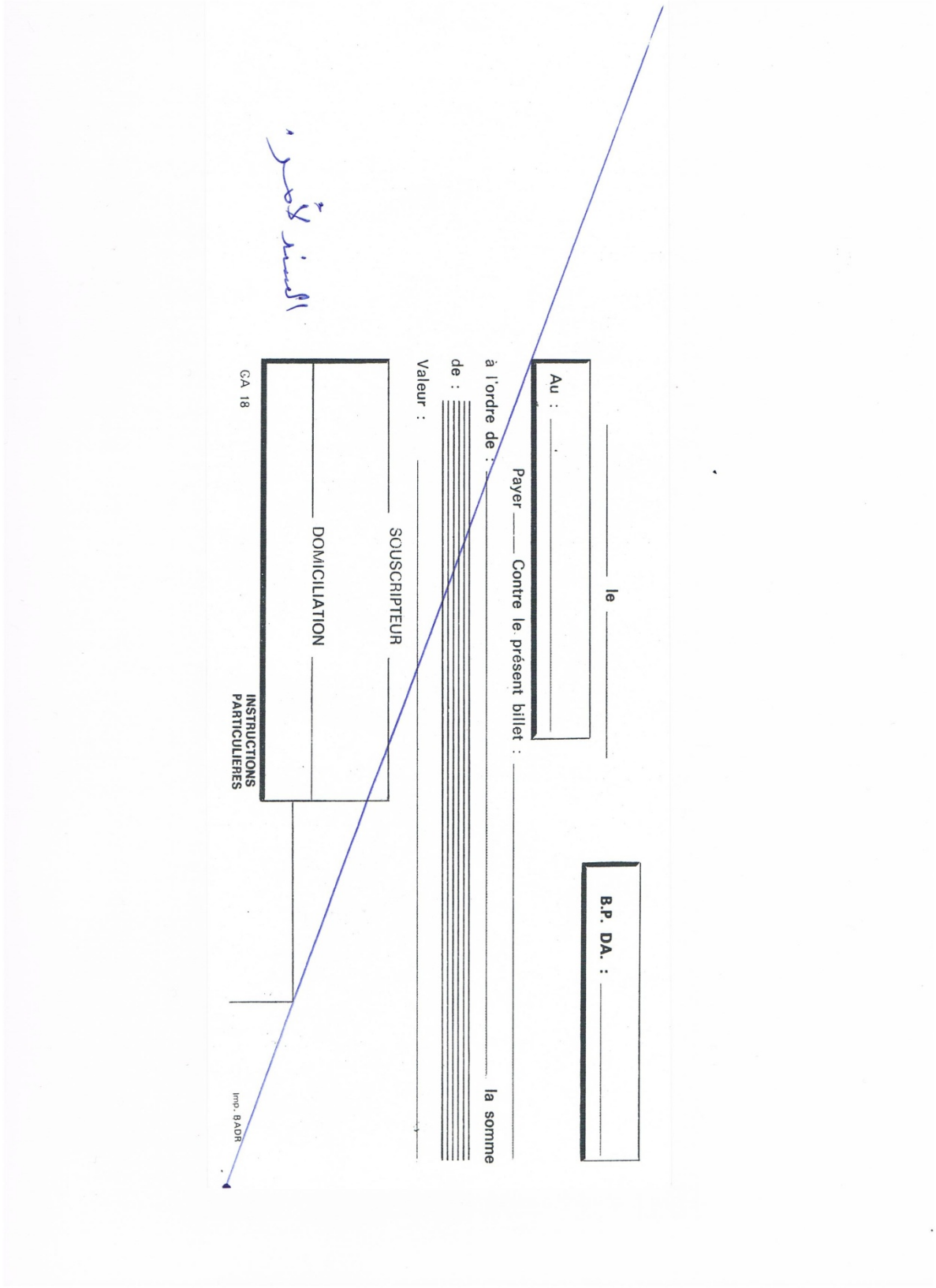

ENTREPRISE INDIVIDUELLE BOUTERNIKH MAHMOUD
GRAREM GOUGA

B ILAN EXERCICE N+1

N° DES COMPTES	A C T I F	MONTANT BRUT	AMORT PROVISION	MONTANT NET
2	INVESTISSEMENTS /			
20	frais oreliminaires	-	-	-
24	Equipements de production	23 407 293.00	9 362 917.20	14 044 375.80
240	batiments	-	-	-
25	Equipements sociaux			
28	Investissements en cours			
	S/TOTAL	23 407 293.00	9 362 917.20	14 044 375.80
3	STOCK /			
30	Marchandises			-
33	Produits semi-finis			-
34	Produits et travaux en cours	-		
35	Produits finis	-		
	S/TOTAL	-		-
4	CREANCES /			
42	Créances d'investissements	-		
43	Créances de stocks	-		
46	Créances d'exploitation	-		
47	Créances sur clients	-		
48	Disponibilités	21 048 838.32		21 048 838.32
	S/TOTAL	21 048 838.32		21 048 838.32
	TOTAL	44 456 131.32	9 362 917.20	35 093 214.12

N° DES COMPTES	P A S S I F	MONTANT NETS
1	FONDS PROPRES	
11	Fonds social ou personnel	11 703 646.50
12	Primes apports	
14	Subventions reçues	
18	Résultats instance affect	6 765 741.40
19	Provision pour pertes et charges	
	S/TOTAL	18 469 387.90
5	DETTES /	
52	Crédit bancaire	9 362 917.20
53	Dettes de stocks	-
54	Détention pour compte	-
55	Dettes envers les associés	
56	Dettes d'exploitation	-
58	Avances bancaires	
	S/TOTAL	9 362 917.20
880	Résultat de l'exercice	7 260 909.02
	TOTAL	35 093 214.12

جمال مكي
حي 312 مسكن
عمارة 21 رقم 3
الخروب
Tél : 031.96.89.57
مكتب محاسبة معتمد

ENTREPRISE INDIVIDUELLE BOUTERNIKH MAHMOUD
GRAREM GOUGA

BILAN EXERCICE N+2

N° DES COMPTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT PROVISION	MONTANT NET
2	INVESTISSEMENTS /			
20	frais oreliminaires	-	-	-
24	Equipements de production	23 407 293.00	14 044 375.80	9 362 917.20
240	batiments	-	-	-
25	Equipements sociaux			
28	Investissements en cours			
	S/TOTAL	23 407 293.00	14 044 375.80	9 362 917.20
3	STOCK /			
30	Marchandises			
33	Produits semi-finis	-		-
34	Produits et travaux en cours	-		-
35	Produits finis	-		-
	S/TOTAL	-		-
4	CREANCES /			
42	Créances d'investissements	-		
43	Créances de stocks			
46	Créances d'exploitation	-		-
47	Créances sur clients	-		
48	Disponibilités	-		-
	S/TOTAL	43 753 758.90		43 753 758.90
		43 753 758.90		43 753 758.90
	TOTAL	67 161 051.90	14 044 375.80	53 116 676.10

N° DES COMPTES	PASSIF	MONTANT NETS
1	FONDS PROPRES	
11	Fonds social ou personnel	11 703 646.50
12	Primes apports	
14	Subventions reçues	
18	Résultats instance affect	25 730 296.92
19	Provision pour pertes et charges	
	S/TOTAL	37 433 943.42
5	DETTES /	
52	Crédit bancaire	7 022 187.90
53	Dettes de stocks	-
54	Détention pour compte	-
55	Dettes envers les associés	
56	Dettes d'exploitation	-
58	Avances bancaires	
	S/TOTAL	7 022 187.90
880	Résultat de l'exercice	8 660 544.78
	TOTAL	53 116 676.10

ENTREPRISE INDIVIDUELLE BOUTERNIKH MAHMOUD
GRAREM GOUGA

BILAN EXERCICE N +3

N° DES COMPTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT PROVISION	MONTANT NET
2	INVESTISSEMENTS /			
20	frais oreliminaires	-	-	-
24	Equipements de productiop	23 407 293.00	18 725 834.40	4 681 458.60
240	batiments	-	-	-
25	Equipements sociaux			
28	Investissements en cours			
	S/TOTAL	23 407 293.00	18 725 834.40	4 681 458.60
3	STOCK /			
30	Marchandises	-		-
33	Produits semi-finis	-		-
34	Produits et travaux en cours	-		-
35	Produits finis	-		-
	S/TOTAL	-		-
4	CREANCES /			
42	Créances d'investissements			
43	Créances de stocks	-		-
46	Créances d'exploitation	-		-
47	Créances sur clients	-		-
48	Disponibilités	47 620 043.15		47 620 043.15
	S/TOTAL	47 620 043.15		47 620 043.15
	TOTAL	71 027 336.15	18 725 834.40	52 301 501.75

N° DES COMPTES	PASSIF	MONTANT NETS
1	FONDS PROPRES	
11	Fonds social ou personnel	11 703 646.50
12	Primes apports	-
14	Subventions reçues	-
18	Résultats instance affect	25 730 296.92
19	Provision pour pertes et charges	-
	S/TOTAL	37 433 943.42
5	DETTES /	
52	Crédit bancaire	4 681 458.60
53	Dettes de stocks	-
54	Détention pour compt	-
55	Dettes envers les associés	-
56	Dettes d'exploitation	-
58	Avances bancaires	-
	S/TOTAL	4 681 458.60
880	Résultat de l'exercice	10 186 099.74
	TOTAL	52 301 501.75

مكتب محاسبة معتمد
حي 312 مسكن عمارة 21 رقم 3
الخروب
Tél : 031.96.89.57

ملحق 08: جدول اهتلاك القرض

جدول الإهتلاك القرض

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE : 24-04-2016

CLIENT
NOM :
ADRESSE

NUMERO DOSSIER :
COMPTE REGLEMENT :
COMPTE DE PRET :
TYPE DE PRET : 11-00 CREDIT MOYEN TERME EQUIPEMENT

DUREE DU PRET : 060 MOIS
DIFFERE : NEANT
DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS
PERIODICITE : SEMESTRIELLE

TAUX DU PRET : 05,50 % (VARIABLE)
TAUX T.V.A. : 17,00 %
1ERE UTILISATION : 29-10-2012
FIN UTILISATION : 25-01-2013

CAPITAL PRETE : 11.703.647,00
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 10.430.000,00
INTERETS DIFFERE : NEANT
INTERETS INTERCALAIRES : 144.498,96 T.V.A : 24.564,82 AU 31/07/2013
COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L ETAT
31-07-13	10.430.000,00	1.043.000,00	273.787,50	46.543,88	1.363.331,38ECHUE
31-01-14	9.387.000,00	1.043.000,00	246.408,75	41.889,49	1.331.298,24ECHUE
31-07-14	8.344.000,00	1.043.000,00	219.030,00	37.235,10	1.299.265,10ECHUE
31-01-15	7.301.000,00	1.043.000,00	191.651,25	32.580,71	1.267.231,96ECHUE
31-07-15	6.258.000,00	1.043.000,00	173.051,08	29.418,68	1.245.469,76ECHUE
31-01-16	5.215.000,00	1.043.000,00	146.599,44	24.921,90	1.214.521,34ECHUE
31-07-16	4.172.000,00	1.043.000,00	116.004,78	19.720,81	1.178.725,59 N.E.
31-01-17	3.129.000,00	1.043.000,00	87.959,67	14.953,14	1.145.912,81 N.E.
31-07-17	2.086.000,00	1.043.000,00	57.683,69	9.806,23	1.110.489,92 N.E.
31-01-18	1.043.000,00	1.043.000,00	29.319,89	4.984,38	1.077.304,27 N.E.
T O T A U X		10.430.000,00	1.541.496,05	262.054,32	12.233.550,37

.8 : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
.8 : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

IGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT

ENTREPRISE INDIVIDUELLE BOUTERNIKH MAHMOUD
GRAREM GOUGA

BILAN D'OUVERTURE

N° DES COMPTES	ACTIF	MONTANT NETS N	N° DES COMPTES	PASSIF	MONTANT NETS N
2	INVESTISSEMENTS /		1	FONDS PROPRES	
20	TERRAIN				
24	Equipements de production	23 407 293	10	Fonds social ou personnel	11 703 647
244	mat transport		13	reserves	
25	Equipements sociaux		12	Primes apports	-
28	Investissements en cours		14	Subventions reçues	-
	S/TOTAL	23 407 293	18	Résultats instance affect	
			19	Provision pour pertes et charges	-
				S/TOTAL	11 703 647
3	STOCK /		5	DETTES /	
30	Marchandises		52	Crédit bancaire	11 703 647
35	Produits finis		522	Dettes d'investissement	
33	Produits semi-finis	-	530	fournisseurs	
			54	Détention pour compte	
	S/TOTAL	-	55	Dettes envers les associés	-
			56	Dettes d'exploitation	
			58	Avances bancaires	-
				S/TOTAL	11 703 647
4	CREANCES /				
42	Créances d'investissements		880	Résultat de l'exercice	
45	Avances pour compte				
46	Créances d'exploitation				
47	Créances sur clients				
48	Disponibilités				
	S/TOTAL	-			
	TOTAL	23 407 293		TOTAL	23 407 293

حمادة مكتب محاسبة معتمد
حي 312 مسكن
عمارة 21 رقم
الخروب
Tél : 031.96.89.57

الملحق 10: ميزانية سنة 2009

مطبوعة موجهة للإدارة
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2009
AU 31/12/2009

الميزانية الجبائية لسنة
BILAN FISCAL Année 2009

Numéro d'Identification Statistique

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

ACTIVITES :

ADRESSE :

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE

ACTIF الأصول

Série G, n° 2 (2007 - Imp. Officielle - Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
— Terrains			3	
— Batiments			4	
— Installations Complexes			5	
— Matériel et Outillage			6	
— Matériel de Transport	158196	71137	7	869639
— Emballages Récupérables			8	
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation			9	
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours			11	
— Stocks	14864769		12	14864769
— Créances d'Investissements			13	
— Créances de Stocks			14	
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
— Clients			16	
— Autres Avances d'Exploitation			17	
— Disponibilités	409846		18	409846
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	16855311	71137	23	16743774
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	16855311	71137	25	16743774

PASSIF الخصوم

	CODE	MONTANTS (En Dinars)
— Fonds Social	30	1000000
— Réserve Légale	31	
— Réserve Obligatoire	32	
— Autres Réserves	33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
— Plus-Value de Réévaluation	36	
— Résultats en Instance d'Affectation	37	1499627
— Provisions pour Pertes et Charges	38	
- Emprunts Bancaires	39	
- Autres Emprunts	40	
- Comptes Courants des Associés	41	
- Fournisseurs	42	5819592
- Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte	43	772439
- Avances Bancaires	44	1333404
- Autres Dettes d'Exploitation	45	
- Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	14467759
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	1675015
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	16743774

الملحق 11 : جدول حسابات النتائج لسنة 2009

مطبوعة موجهة للإدارة
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises			51	460870
— «Marchandises consommées»	52	345960		
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	114910
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	3419530
— Prestations fournies			55	
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée	59		58	
— Matières et fournitures consommées	60	2115718732		
— Sous-traitance	61			
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	3000		
— Frais et transports	63			
— Loyers et charges locatives	64	489500		
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65			
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	117512		
— Frais de réception	67			
— Publicité	68			
— Frais de déplacement	69			
— Autres services	70			
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	7781696
— Produits divers (y compris dividendes)			74	
— Transfert de charges d'exploitation			75	
— Frais de personnel	76	4945770		
— Taxe sur l'activité professionnelle	77	332448		
— Versement forfaitaire	78			
— Autres impôts et taxes	79	36183		
— Frais financiers	80			
— Frais divers (*)	81	32041		
— Dotation aux amortissements	82	816239		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		85	1679015
— Produits hors exploitation			86	
— Charges hors exploitation	87			
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88		89	
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	1679015
DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
Report déficitaire (exercice)	93			
Autres déductions (*)	94			
REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
Provisions non déductibles ou libérées sans emploi pendant l'exercice			96	
Autres charges non déductibles (*)			97	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97-90 et 92 / 94)	99		100	1679015

(*) A détailler sur état annexe

ملحق 12: وثيقة تأكيد الضمانات

وثيقة تأكيد الضمانات والإحتياطات الغير حاضرة

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأس المال 33.000.000.00 دج رقم 00 ب 0011640 سجل تجاري

BADR BANK
GRE MILA « 055 »
CITE DES 500 LOGTS MILA
N°TEL/031.57.67.29-031.57.74.19
N°FAX/031.57.95.51
GRE MILA 055
CELLULE JURIDIQUE
REF/MH/MH/3835 /13

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
20 NOV 2013
ALE GRAREM 837
ARRIVÉE N° 3255

MILA LE 07.11.2013

ALE GRAREM «837»

OBJET : VALIDATION DES GARANTIES NON BLOQUANTES
GAGE MATEREIS ROULANT + DPAMR
DOSSIER: MR .
CMT EQUIPEMENT AUT N°1684/12 DU 24.10.2012

Nous vous retournons ci – joint après validation, un exemplaire de la carte grise gagé au profit de la BADR GRAREM «837».

Les cartes grises du deux remorques et camion et tracteur sont inscrites auprès de la wilaya de MILA, le 06.02.2013 et le 12.02.2013 et 13.02.2013, sous les numéros 4492/13et4496/13et5308/13 et5191/13.

Cet acte de garantie étant régulier, nous l'avons enregistré sous le N° 1686/13.

Dés réception, vous prendriez le soin de remettre une copie des dites cartes grise gagées contre décharge signée à notre relation au fin de notification et d'engagement effectif.

Pour votre gouverne, nous gardons à notre niveau copies De carte grise gagé du matériel agricole sus – citées.

Nous attirons votre attention que la police d'assurance est souscrite pour une année à compter du 19.11.2012 jusqu'au 18.11.2013.

Cet acte est enregistré à notre niveau sous le N° 1686/13.

NB : Veuillez inviter ce promoteur à vous produire l'acte de nantissement des équipements.

Bonne réception.

LE DIRECTEUR DU GRE
ML.OTMANI

LE CHEF DE SERVICE JURIDIQUE
N.FENACHE

COPIE : S/DE – GRE MILA « 055 »
S/D S.R.P

ملحق 13: إعلام بالقرض

NOTIFICATION de CRÉDIT

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 د.ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر المحصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

LE, 26-07-2012

SIBARI ,GRAREM GOUGA W MILA
GRAREM
MILA

Agence domic. : 837 GRAREM "837"
Activite : CONSTRUCTION DE BATIMENTS (GRO
Compte client : 837- ر-300-0-00

Monsieur,
Pour faire suite a votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre etablissement est dispose a vous octroyer le credit suivant :

- Numero du dossier : 12 1100002
- Type de pret : 11 00 CREDIT MOYEN TERME EQUIPEMENT
- Montant : 11.703.647,00 DA
- Duree d'amortissement : 0060 mois
- Date limite d'utilis. : 25-01-2013
- Taux : 5,250000 %

Cependant nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce credit ne pourra connaitre le debut d'utilisation, que lorsque la(es) reserve(s)
figurant ci-apres aura(ont) ete levee(s) :

- HYPOTHEQUE
- ENGAGEMENT NOTARIE DE NANTISSEMENT ET/OU GAGE MATERIEL.
- ENGAGEMENT DE NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS
- DPAMR
- APPORT PERSONNEL OU AUTOFINANCEMENT EN ESPECES
- ATTESTATION FISCALE ET PARAFISCALE APUREE
- COTISATIONS AU FONDS DE GARANTIES.

Dans cette attente, veuillez agreer, Monsieur, nos salutations distinguees.

ملحق 14: وثيقة قبول الملف

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدرة 33.000.000.000 د.ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر الخاصة
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

وثيقة قبول الملف

GRE MILA 055
SOUS DIRECTION EXPLOITATION
REF : BR N°2945/12 **MILA, LE : 24.10.2012**

ALE GRAREM-837

OBJET : AUTORISATION D'ENGAGEMENT
RELATION :

ALE 3181/12

Nous vous adressons ci-joint l'autorisation d'engagement établit au profit de la relation citée en objet qui annule et remplace celle **N°1088 DU 12.07.2012**

Veillez au strict respect des annotations et réserves indiquées sur **l'AUT 1.**

Nous vous en souhaitons bonne réception.

LE DIRECTEUR DU GRE **LE SOUS DIRECTEUR EXPLOITATION**

COPIE : DFEPME-117-
DES-118-
SD/SRP
Cellule Juridique.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

« AUTORISATION D'ENGAGEMENT »

N° 1684/12 Date DU 24.10.2012

Organe de décision (1) **COMITE CREDIT GRE 055** Date du comité **12.07.2012** PV N°**666/12**
Structure émettrice (2) GRE MILA 055 Emprunteur : [
Activité : N° COMPTE :
Agence domiciliaire : GRE de rattachement : **MILA 055** Coté risque-**3-**
Groupe d'appartenance : (3) .....

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité	Limité utilisat 2	Durée Amort 2	Diffère Partiel 3	Diffère Total 3	Taux au marge 3	Taux commission engagt
CMT . EQUIPEMENT	**11.703.647,00**	**-**	**06 MOIS**	**05 ANS**	**-**	**-**	**-**	En vigueur

Garanties bloquantes :

- **Hypothèque lot terrain élargi aux constructions à expertiser.**
- **Engagement notarié de nantissement des équipements à financer, gage matériel roulant à financer et de souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR renouvelable pendant la durée de crédit.**
- **Chaine de billet à ordre.**

Réserves bloquante :

- **Versement en compte de l'apport personnel de DA 11.703.646, DA représentant 50% du cout des équipements à financer.**
- **Attestations fiscales et parafiscales récentes et apurées.**

Garanties non bloquantes:

- **Nantissement des équipements financés.**
- **Gage matériel roulant financé.**
- **Souscription DPAMR renouvelable pendant toute la durée du crédit.**

Réserves non bloquantes :

Observations :

- ***A saisir sur module prêt.***
- ***La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des garanties et réserves ci-dessus.***
- ***Ne pas omettre la déclaration à la centrale des risques.***
- ***Cette autorisation d'engagement annule et remplace celle N°01088 du 12.07.2012***

1-indiquer le comité ayant pris la décision
2-indiquer la structure ayant émis l'autorisation
3- indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au versc l'engagement total du groupe.
4- lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisatior prendre en considération le cours du jour.
5- A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
6-A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
7-A servir pour les crédits d'investissement.

LE DIRECTEUR DU GRE **LE SOUS DIRECTEUR EXPLOITATION**

الملحق 15: طلب التأكد من المخاطر

طلب التأكد من مركزية المخاطر

A. L. E	GRAREM	INDICE	837

DEMANDE DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES

Nous vous demandons de nous communiquer la situation de la relation ci-après citée, vis-à vis des centrales des risques et des crédits impayés :

Nom/Prénom ou Raison Sociale :

Date de naissance ou de création :

Lieu de naissance ou de création :

Activité :

Adresse :

Numéro de compte :

Numéro de registre de commerce :

Numéro d'identification ONS : /

FAIT A GRAREM, LE :

LE DIRECTEUR

ملحق 15: وثيقة إجراء التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Centre Universitaire de
Abd El Hafid Boussouf Mila

Institut de sciences économiques ,commerciales
et sciences de gestion

المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Centre Universitaire de MILA

ميلة في : 2016/02/17

إلى السيد(ة) : مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الموضوع : طلب إجراء تربص ميداني

تحية طيبة وبعد...

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء التربص بمؤسستكم للطلبة الآتية أسماؤهم :

1) كروش ديهية ياسين ..... رقم التسجيل : 06/13/053

2) زعيمش عبد الله ..... رقم التسجيل : 06/14/122

3) عيسو بن الكرام ..... رقم التسجيل : 06/14/2911

شعبة علوم اقتصادية ..... تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي ..... السنة الدراسية : 2016/2015

عنوان الموضوع : طرق منح الائتمان في البنوك التجارية

مكان التربص : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة

مدة التربص : .....

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم ، تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير .

الأستاذ المشرف

المؤسسة الأصلية

رئيس قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الأستاذ : رملي حمزة

المؤسسة المستقبلة

Centre Universitaire Abde lhafid boussouf Mila
B.P 26 RP Mila 43000 Algérie
(213) 031 45 00 24

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
ص.ب رقم 26.RP ميلة 43000 الجزائر
(213) 031 57 01 23-24